

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٩

الأربعاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما
بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم
الأول هو وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي
في سيراليون سعادة الحاج السيد الحسين فوفانه.
وأعطيه الكلمة الآن.السيد فوفانه (سيراليون) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): اسمحو لي قبل كل شيء أن أهني السيد
ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه لرئاسة الدورة
الحالية للجمعية العامة. ولا شك أن انتخابه بالإجماع
لتولي رئاسة هذه الجمعية في الوقت الذي نحتفل فيه
بمرور ٥٠ عاما على إنشاء هذه المنظمة، هو تحيةنظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
عبادي (اليمن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نقطات الأمم المتحدة
(A/50/444/Add.3)الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن
أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة
A/50/444/Add.3.في رسالة واردة في تلك الوثيقة، يبلغني الأمين
العام أنه إلحاقا برسائله المؤرخة ١٩ و ٢٢ أيلول/
سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دفعت النيجر المبلغ
اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات إلى ما دون
المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الديون، فإن البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل هذه البلدان نمواً لن تستطيع أن تحقق تقدماً يعتد به في المستقبل المنظور في غضون الخمسين سنة القادمة.

ونعتقد أنه من الضروري التوصل إلى حل شامل ودائم وحاسم لمشكلة الدين. ولهذا فإننا نشيد بالرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، سعادة الرئيس سوهارتو رئيس اندونيسيا، لمبادرته إلى عقد اجتماع وزاري لبلدان عدم الانحياز في آب/أغسطس من العام الماضي لبحث قضية الديون والتنمية في إطار موضوع "تقاسم الخبرات"، وهو اجتماع اعتمد فيه عدد من المبادئ العامة لتخفيض الديون، مما يؤذن بإحراز تقدم كبير في السعي إلى حل دائم لهذه المشكلة المستمرة.

إننا نناشد المجتمع الدولي وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية أن تولي هذه التوصيات المتواضعة اهتماماً جدياً عند وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بموضوع الدين.

إن استمرار هذه المشاكل يقوض الاستقرار السياسي ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وإصراراً منا، في البلدان النامية، على تحسين أحوال شعوبنا وتدارك النكبة الاقتصادية التي يواجهها عدد كبير من بلداننا رحنا نكد ونكدح في ظروف قاسية أليمة. وقد أصبح من الواضح الآن بما فيه الكفاية أن البلدان النامية لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. إننا في حاجة إلى جهود شركاء آخرين، يمكن الاعتماد عليهم، خاصة من بين البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية. فلا بد من موارد إضافية يقدمها هؤلاء الشركاء على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، لتحقيق تحسن سريع في حياة الملايين من أبناء شعوبنا المتضررة.

وبالنسبة لسيراليون، فمنذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عندما تولى مقاليد الحكم في البلاد المجلس الحاكم الوطني المؤقت وضعنا نصب أعيننا مهمة تنفيذ برامج لمكافحة الفقر وإجراء الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك رفع القيود على حركة الأسعار والرقابة على الصرف وأسعار الفائدة، وخفض العجز في الميزانية.

وبالرغم من أن النجاح الذي تحقق حتى الآن كان نجاحاً محدوداً، نحن عازمون على ألا نتراخى في

تستحقها بلاده بجدارة، واعتراف واضح بخبرته الشخصية ومهاراته كدبلوماسي محنك. لذلك أود أن أؤكد له تعاون وفدي الكامل معه فيما هو يوجه ويقود مداولاتنا في هذه المناسبة التاريخية. وأتمنى له كل نجاح في هذا المسعى.

وأود أن أنقل إلى سلفه المباشر وشقيقنا المحترم سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، امتنان وتقدير وفدي للطريقة المثالية التي أدار بها شؤون الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

كما أود أن أشكر أميننا العام المبجل السيد بطرس بطرس غالي على مبادراته الجسورة وعلى توجيهه الحازم لعمل المنظمة.

لقد قطع العالم شوطاً طويلاً منذ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ عندما ذلت ٥٠ دولة وثيقة الميثاق. بتوقعياتها فأنشأت بذلك هذه الهيئة الدائمة. وعلى الرغم من التقدم الذي لا شك فيه في مجالي العلم والتكنولوجيا والخطوات الكبرى التي قطعتها المنظمة خلال الخمسين سنة الماضية، لا يزال العالم مع الأسف محاصراً بنفس المشاكل القديمة المتمثلة في الفقر، والحاجة إلى نزع السلاح وصون السلم والأمن وتحقيق التنمية وغير ذلك من المشاكل.

وعلى الجبهة الاقتصادية من المؤكد أنه لا توجد مدعاة للارتياح أو الرضا. فمعظم البلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً، لا تزال تختنق من جراء الاتجاهات الاقتصادية السلبية، والركود في تدفقات الموارد، والهبوط الذي لا يتوقف فيما يبدو في حصائل الصادرات، والارتفاع المشاهد في البطالة، وقبل كل شيء، الزيادة الرهيبة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، معظمهم راجع إلى الحروب والمجاعة والجفاف وعبء الديون الخارجية الفادح.

فعبء الدين لا يزال مفرطاً وضاراً بالتنمية المستدامة للبلدان النامية، وبصفة خاصة لأقل هذه البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، تعتبر المبادرة التي قدمها وزير المالية البريطاني في أوائل هذا العام بوضع تدابير تيسر خفض أصول الديون المتعددة الأطراف لأكثر البلدان النامية مديونية، خطوة على الطريق الصحيح. على أننا لا نزال على رأينا القائل بأنه إذا لم يتناول المجتمع الدولي بصورة جادة قضية

منذ ثلاث سنوات أطلع رئيس دولتي، الكابتن فالنتين إ.م. ستراسر، هذه الهيئة على الدمار الذي لحق بسيراليون وذلك في بداية الأمر كامتدادا لآثار الحرب الأهلية في ليبيريا. وشرح لهذه الجمعية الألم والكرب اللذين كان على شعبنا أن يتحملهما نتيجة لذلك الصراع وآثاره على السلم والاستقرار الإقليميين.

ومما يؤسف له أن أجد نفسي مضطرا مرة أخرى لإبلاغكم بأن الصراع لا يزال مستمرا، وأن أرواح العديدين من الأبرياء من أبناء سيراليون لا تزال تفقد. ورغم اقتراحات حكومة بلدي المتكررة من أجل السلم والمصالحة لم يتوقف القتال حتى الآن في موقع الأحداث. ولا تزال هجمات المتمردين مستمرة دون هوادة ضد المدنيين الأبرياء في المدن الريفية وفي العديد من البلدات والقرى في أنحاء البلاد. وبالتالي، فإننا نشهد اليوم تشرد مئات الآلاف من أبناء شعبنا في داخل البلد. كما أن آلاف أخرى كان عليها أن تسعى إلى اللجوء إلى بلدان مجاورة، ناهيك عن التدمير الذي أصاب الاقتصاد الوطني.

وما يعنيه هذا كله هو أن الحالة في ليبيريا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة في سيراليون. ولذلك، يحدونا أمل وطيد، مع السلام الوليد، في ليبيريا، أن يصبح بوسع أبناء سيراليون أن يتوقعوا فعلا توقف القتال على ترابهم كي يتمكنوا من الشروع في إعادة البناء الاقتصادي ومن بدء التعمير. ونحن نود، في هذا الصدد، أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا البالغين لزعماء غرب إفريقيا الذين بفضلهم أمكن تحقيق النجاح الذي أحرز في ليبيريا. وأن زعماء نيجيريا وغانا والبلدان المشاركة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يستحقون الشناء الخاص. وكذلك الحال بالنسبة لمنظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، اللتين أسهمتتا، كل بطريقتها المختلفة، في التطورات السلمية في ليبيريا.

ولذلك، نطلب إلى هذه المنظمة وجميع الشعوب المحبة للسلام في أنحاء العالم أن تساند الحكومة الجديدة في ليبيريا. وفي الوقت نفسه، نناشد بشدة الشعب الليبيري أن يرتفع إلى مستوى المسؤولية، لأن الليبريين أنفسهم، في آخر المطاف، هم الذين ينبغي أن يتوصلوا إلى حل دائم لمشاكلهم. ونتمنى لمجلس الدولة الليبيري الجديد ولشعب ليبيريا النجاح في سعيهما إلى بلوغ سلام دائم في بلدهما، لأننا نعتقد أن ذلك النجاح سيكون له أثر إيجابي على سيراليون.

جهودنا لتلبية الاحتياجات الخاصة لأكثر مجموعات مجتمعتنا ضعفا.

إن مطالبة المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان النامية وتقديم الدعم المالي والفني لها ينبغي ألا تعتبر دعوة لتقديم صدقة وإنما ينبغي أن تعتبر استثمارا في تنمية ورفاه البشرية مستقبلا. ونحن ندرك فعلا أن مفتاح التنمية المستدامة في أية دولة في أيدي مواطنيها. والبلدان النامية أصبحت تدرك هذا تماما الآن وتأخذ على عاتقها مسؤولية العمل لتحسين أحوال شعوبها.

والأمم المتحدة، خلال سنوات عمرها الخمسين، راحت بدورها تدرس الطرق والوسائل الممكنة لتحسين اقتصادات البلدان النامية في العالم. إلا أن خططنا الاقتصادية لم تتحقق، مع الهبوط المتواصل في أسعار صادراتنا، وقد أصبح معدل نمو ناتجنا الوطني الاجمالي، الذي لم يكن أبدا سريعا. أصبح معرضا لخطر التراجع إلى حد التوقف التام. وبرامج المساعدة الفنية التي وضعت لدراسة المشكلة عديدة. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان الآن للقيام بعمل إيجابي يؤدي إلى استئصال الأسباب المعروفة جيدا للركود الاقتصادي، وبخاصة في أفريقيا. ونحن نطالب بالتنفيذ السريع لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، وأيضا بتعزيز الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات الإفريقية.

في عالم يتسم بالترابط المتزايد، وبتحرير التجارة، وعولمة الاقتصاد والتكامل الإقليمي المتزايد، لا يمكن ضمان التنمية المستدامة واستئصال الفقر في غياب السلم والاستقرار. و "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" لا تبينان فحسب أن السلم والتنمية لا يتجزآن ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، بل هما تحتويان أيضا العناصر الأساسية لرؤية جديدة لعالمنا الواحد. وما من تنمية يمكن أن تتحقق في أي مكان إلا في ظل مناخ يسوده السلم والاستقرار والأمن. وهذا ينطبق على التنمية الوطنية، كما ينطبق على التعاون الإقليمي والدولي. ولهذا فإننا في سيراليون كنا ولا نزال نعتقد أن السلام في الداخل لا يعد كاملا إلا إذا كان جيراننا ينعمون بالسلام كذلك. واليوم، بأكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن ندرك جميعا أن كل واحد منا حافظ لأخيه، وإننا لم نعد نستطيع أن نقف موقف عدم الاهتمام بالتطورات التي تجري في أي جزء من العالم.

المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية والكمونولث حرصا بالغا - شأنه في ذلك شأن حكومة المجلس الحاكم الوطني المؤقت - على رؤية نهاية مبكرة لحربنا المدمرة حتي يتمكن مواطنونا المسالمون من أن يعيشوا مرة أخرى في جو خال من الخوف والقلق، وأن يحيوا حياتهم اليومية العادية. وفي الوقت نفسه، بينما نناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا بالدعم السوقي والمالي وغيرهما في تنفيذ برنامجنا السياسي، سنطلب أيضا مساعدة مماثلة، في الوقت المناسب، في تعمیر وإعادة تأهيل اقتصادنا المدمر. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق المخلص لجميع الحكومات الصديقة، وبخاصة حكومات نيجيريا، وغينيا، وغانا، لمساعدتها في لحظات الشدة التي تمر بنا.

ولا تزال مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين القائمة على نطاق عالمي تشغلنا، خاصة وأنا أنفسنا قد أصبحنا ضحايا لهذا البلاء. إن ما يزيد عن نصف مليون من مواطنينا أصبحوا مشردين في سيراليون، ومئات الآلاف غيرهم أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة. وجميع هؤلاء الناس يتوقون إلى فرصة للعودة أخيرا إلى ديارهم والاستقرار وبناء حياتهم من جديد. ونحث المجتمع الدولي على أن يساعدنا في إعادة أبناء شعبنا إلى ديارهم.

لقد بات استعمال المخدرات مصدرا للانشغال منذ فترة من الزمن، ولا سيما للبلدان النامية، نظرا للخطر الملازم لها على المجتمع، وخاصة على جيل الشباب. وما من بلد اليوم يمكنه أن يدعي أنه بمنأى عن هذه الآفة، لأنها أصبحت الآن ظاهرة عالمية. وإساءة استعمال المخدرات والمواد ذات الصلة بالمخدرات ظاهرة بدأت تلمس لا في سيراليون وحدها وإنما في منطقة غرب إفريقيا دون الإقليمية، وليس هناك شك في أنها مع تفشي حروب التمرد ستظل تبتلينا طويلا بعد انتهاء هذه الحروب، مهددة بذلك السلم والاستقرار الاجتماعيين في البلدان المعنية.

وحكومة سيراليون عازمة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها محليا، وكذلك عن طريق التعاون على الصعيد دون الإقليمي وعلى الصعيد الدولي. وتحقيقا لهذا الغرض صادقت حكومتنا على اتفاقيات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ التي تتعلق بالاستعمال غير المشروع للمخدرات والاتجار غير

ومما يضفي أهمية خاصة على ضرورة تعزيز قوة الدفع نحو السلام في ليبيريا أن عملية نزاع السلاح ستتم في وقت يوجد فيه الألوف من المقاتلين السابقين المتمرسين، وبعضهم لا يزالون مسلحين على الأرجح، وقد يروق لهم أن ينقلوا مسرح الحرب إلى أماكن أخرى، ما لم ينزع سلاحهم بشكل فعال ويوضعوا تحت رقابة ويدمجوا بشكل مناسب في المجتمع الليبيري.

ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحث عن السلام في سيراليون تنفيذ برنامج إرساء الديمقراطية الذي أعلنه رئيس الدولة، فخامة الكابتن فالنتين إم. ستراسر، منذ ثلاث سنوات والذي يعيد سيراليون إلى الحكم المدني المتعدد الأحزاب. ويسرني أن أبلغكم بأن هذا البرنامج لا يزال قائما، بالرغم من التأخيرات التي لا يمكن تجنبها الناتجة عن حرب التمرد. فقد تم رفع الحظر على الأحزاب السياسية واكتمل تسجيل الأحزاب السياسية. كما عقدت لجنة الانتخابات الوطنية المؤقتة، مؤتمر استشاريا وطنيا في أواسط آب/أغسطس سعيا إلى التوصل إلى توافق آراء وطني بشأن كيفية إجراء الانتخابات في ظل حالة الحرب، ولمناقشة بعض الأمور الأخرى ذات الصلة. وذلك المؤتمر اتفق على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على حد سواء في موعد أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد دعت الجبهة الثورية الموحدة، التي تمثل الزمرة المتمردة، للمشاركة في تلك العملية السياسية، لكن ردها - للأسف - كان كما كان باستمرار، سلبيا. وبالرغم من هذا، لا نزال ثابتين في سعيينا للسلم، ونواصل التصريح بأن خيار السلام لا يزال مطروحا. ومهما كان الأمر، لا بد لي من القول إننا كحكومة مسؤولة - لا يمكننا أن نتخلى عن الكفاح المسلح، ولو كان ذلك لمجرد مراعاة التزامنا المشروع بحماية أرواح وممتلكات السيراليين الأبرياء الذين يتحملون قدرا كبيرا من أعباء حرب التمرد الغاشمة التي نخوضها.

وفي هذه الفترة، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لهذه المنظمة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والكمونولث، لردها بشكل إيجابي على طلبنا مساعدتها، وذلك بإيفادها بعثات إلى سيراليون لتقصي الحقائق. وبالنسبة للأمم المتحدة أرسل الأمين العام بعد ذلك مبعوثا خاصا مقيما في شخص السفير برهانو دنيكا، الذي لا يزال في البلد يقدم المساعدة. ومن العلامات المشجعة أن المجتمع الدولي. يبدي عن طريق الأمم

الغربية، والذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

المشروع بها، وقد أنشأت لجننتين واحدة منها مشتركة بين الوزارات والأخرى فنية تتألفان من جميع الإدارات القطاعية المعنية لتقديم المشورة للحكومة عن التدابير الفعالة اللازمة لاحتواء إساءة استعمال المخدرات وما يتصل بها من شرور أخرى.

ولا ينكر أحد أن خطر الدمار النووي الشامل الذي كانت تثيره الحرب الباردة قد اختفى. بيد أنه يتضح لنا على نحو متزايد أنه ما أن يتم التصدي لنوع واحد من الأخطار حتى تبرز أخطار أخرى لتحل محله. فالיום نجد أن انهيار السيطرة الثنائية القطب قد أدى إلى رفع القيود التي كانت قائمة على النزاعات الأهلية والإثنية والقبلية التي ظلت تعتمل في النفوس أمدا بعيدا. وقد أدى العنف إلى تهديد وجود بعض الدول في الصميم، وترتبت على ذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات إبادة للأجناس لا تكاد تتوقفها إلا الحالات التي حصلت أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد أصبحت الصراعات أكثر عددا وأشد تعقيدا، وهي منتشرة في جميع أنحاء المعمورة، وإن تبدى بصدها بصيص من الأمل.

ففي افريقيا، مثلا، نرحب بالتطورات الأخيرة حيث يتحرك الطرفان في الصراع الأنغولي صوب السماح لإرادة الشعب الأنغولي بأن تسود في نهاية الأمر على نيران المدافع. كما يلحظ وفدي بارتياح موافقة "يونيتا" على الانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية. وعلى نفس المنوال، فإن قبول زعيم المعارضة الموزامبيقية، الرفيق أفونسو دلاكاما، ورجاله لنتيجة العملية الانتخابية ينبغي أن يكون مصدرا للارتياح بالنسبة لجميع الأفارقة وللمحبي السلام في كل مكان. ويحدونا وطيد الأمل في أن يقتدي الموزامبيقيون بجيرانهم في زمبابوي وجنوب افريقيا وناميبيا - وهي مجتمعات دلت على أن من الممكن جدا، باتباع النهج السياسي السليم وإبداء حسن النية، إحلال المصالحة محل النزاع والتراضي محل الكراهية.

وفي الشرق الأوسط، نعتبر التطورات التي بدأت منذ أعوام بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي أعقبها التوقيع على إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل، الذي أنهى حالة الحرب بينهما، خطوات إيجابية بالغة الأهمية صوب الإقرار التام للسلام في تلك المنطقة. ونرحب بالمثل بالاتفاق المؤقت الذي أبرم مؤخرا بشأن أريحا والضفة

واليوم، والعالم يحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا، يحظى نجاحها الملحوظ في مجال إنهاء الاستعمار بالشناء والتكريز العام. إننا نذكر تاريخ الكفاح ضد الاستعمار ونشيد بجميع الذين شاركوا في ذلك الكفاح. كما نذكر التضحيات التي مكنت مئات الملايين من البشر من تحقيق تقرير المصير والاستقلال. ونشيد بعمل لجنة ال ٢٤ وبمساهمتها الفعالة في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولقد تشرف بلدي بعضوية تلك اللجنة - وهو في الواقع يترأسها حاليا - ونحن فخورون بأننا تمكنا من المساهمة بعض الشيء في عملها وفي جلب الحرية لجزء لا يستهان به من الجنس البشري.

وفي ذلك الصدد، وإذ نرحب في هذه المنظمة العالمية بسرور عميق بدولة بالاو بوصفها العضو ال ١٨٥ لا يزال وفدي يرى أن مهمة إنهاء الاستعمار مهمة لم تكتمل بعد. فلا يزال مزيد من العمل المتضافر والحاسم مطلوبا من جميع المعنيين لتحقيق الحرية للشعوب التي لم تتمكن حتى الآن من ممارسة حقها في تقرير المصير - ومعظمها من شعوب الدول الجزرية الصغيرة، الواقعة بصورة رئيسية في المحيط الهادئ وفي البحر الكاريبي. وهذه الأقاليم تواجه مشاكل فريدة تتطلب حولا جديدة وإبداعية تستهدف تنفيذ العقد للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٨.

ونعتقد أن موقع هذه الأقاليم ينبغي ألا ينظر إليه بوصفه عائقا أمام تطبيق مبدأ تقرير المصير. فرغبات شعب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أكثر من أي شيء آخر. وإننا نناشد الدول القائمة بالإدارة أن تبدي مزيدا من التأييد لجهودنا وأن تواصل هذا التأييد حيث أن تعاونها مع اللجنة الخاصة ضروري لتقدم الأقاليم صوب تقرير المصير. ونحن نعمل على دعم الوكالات المتخصصة والمجتمع الدولي ككل في مواصلة مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحسين مستواها المعيشي والنهوض بقدرتها على الاكتفاء الذاتي. ونعتقد أيضا اعتقادا صادقا بأن جهودنا المشتركة التي لا تكل ستضمن الوفاء بتحقيق وعد الحرية، والسلام الدائم، والنمو المتواصل، والتنمية المستدامة لجميع شعوب كوكبنا بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ومن نفس المنطلق، نشيد بالنرويج والولايات المتحدة ومصر وجميع الجهات الأخرى التي اضطلعت وما زالت تضطلع بطريقة أو بأخرى، بدور في تحريك هذا الصراع التاريخي صوب الحل السلمي.

وفي الجانب الآخر من معادلة الشرق الأوسط، نحث إسرائيل وسوريا ولبنان على الانضمام التام إلى عملية السلام التاريخية وإبداء روح التوفيق، لصالح جميع شعوب الشرق الأوسط والبشرية جمعاء.

وفيما يتصل بالنزاع القائم بين الكويت والعراق، نطالب العراق بالاحترام التام لسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية، وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. غير أننا نطالب المجتمع الدولي ألا يغفل، في تطبيقه للجزاءات المفروضة على العراق، المعاناة التي تلحق بالمدنيين الأبرياء في ذلك البلد.

ويرحب وفدي بقرار التمديد اللا نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو قرار شارك بلدي في تقديمه. لقد كان حقا قرارا بالغ الخطورة والأهمية قرارا اعتبر نجاحا كبيرا للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ولكننا نشعر بخيبة الأمل لأن الدلائل منذ التمديد تشير إلى أن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن إبرام معاهدة للوقف الفوري والشامل للتجارب النووية لم يعد فيما يبدو أمرا مؤكدا بصورة قطعية. وإذا أريد للإنسانية أن تحافظ على أي أمل دائم بالنسبة للمستقبل، لزم أن نتصرف الآن بشجاعة وحزم لإيجاد عالم لا نووي. وفي هذا الصدد، نطالب بثبات بوقف التجارب النووية من أي نوع وفي جميع البيئات، ونطالب مؤتمر نزع السلاح أن يعمل صوب الإبرام العاجل لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أقصر وقت ممكن.

لا يمكن الحفاظ على السلم الدولي في عالم يكون فيه بعض الناس أحرارا بينما يرزح آخرون تحت نير الاستعمار. وإذا أدركت الدول الأعضاء إدراكا تاما تلك المشكلة وتنشعبت بالروح المثالية التي كانت وراء إنشاء هذه المنظمة، فقد عازمت رسميا على إزالة أي بقايا للاستعمار من العالم. وهذا المنحى في التفكير قد اكتملت صورته في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠، باعتماد القرار التاريخي ١٥١٤ (د-١٥)، الذي تضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإذ ترسخ الديمقراطية جذورها لدى الأمم، فإن المنطق والحصافة يمليان أن تصبح قرارات الأمم المتحدة ماهرة على النحو الواجب بالإرادة الجماعية لأعضائها، وفي الواقع، فإن مجلس الأمن المنوطة به المسؤولية الأولى عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ينبغي النظر إلى عملية صنع قراراته بوصفها عملية تتوفر لها كل أسباب المشروعية، ويرى وفد بلدي أن مجلس الأمن الذي يتمتع بكفاءة وشفافية وديمقراطية أكبر، ويحتضن آراء قطاع أوسع من المجتمع الدولي، سيصبح في وضع أفضل للتصدي لتحديات الألف عام القادمة - وهي تحديات تمس الإنسانية عموماً، ولا تنحصر في فرادى الدول التي تفتقر إلى الطاقة والمقدرة اللازمين لمعالجتها بنجاح. وهذه التحديات تشتمل على مشكلة المخدرات والأمراض المدمرة مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب، وغسيل الأموال، والفقر، والعديد من المشكلات الأخرى غير المعروفة حتى الآن، ولنا خالص الأمل في أن تؤدي النتيجة النهائية لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الإصلاحات المؤسسية إلى معالجة هذه الشواغل على النحو الكافي وأن تتضمن اقتراحات وحلولاً جسورة مناسبة.

وإن أهمية الأمم المتحدة بعد ٥٠ سنة كأداة للتعايش السلمي والتنمية المنظمة لكل أمة لم تعد بحاجة إلى تبرير. وإننا نشني على الأمين العام وعلى الأمانة لمبادرتهم في البدء بعملية إعادة الهيكلة التي ستضمن في نهاية المطاف تحقيق الصلاحية والكفاءة المعززين للمنظمة. كما نشيد بجميع سابقه الذين أسهموا بجهودهم في بقاء المنظمة على قيد الحياة. وهناك دين في عنق الدول الأعضاء تجاه الأجيال القادمة وهو أن تلتزم التزاماً راسخاً بأحكام الميثاق وألا تقوض مصداقية منظمتنا المشتركة. ونحن نجدد نداءنا لجميع الدول الأعضاء لكي تكون حازمة وصلته في السعي من أجل تحقيق السلام العالمي، والأمن، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ونحن نقترح في مسيرتنا من بداية القرن الواحد والعشرين. واسمحوا لي في الختام، أن أؤكد مجدداً على التزام بلدي بميثاق الأمم المتحدة وأخلاصه للمبادئ التي قامت عليها منظمتنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد عبد الرحيم غفورزاي.

ويرحب وفد بلدي بالنتيجة الناجحة التي أسفر عنها كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي أنهى أعماله مؤخراً في بيجين. وبالإشارة إلى مؤتمر بيجين، فإننا نلاحظ بارتياح أن تاريخ الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية كان تاريخاً من التقدم الثابت بالنسبة للمرأة، بدءاً بشن حملة من أجل حقوقها المدنية والسياسية ووصولاً إلى الاعتراف الآن بها كشريك مساو في الإطار الاجتماعي الأوسع.

وإننا نطالب بالتنفيذ العاجل للتوصيات والنتائج والقرارات التي اعتمدت في هذه المؤتمرات الدولية المختلفة، ونعتقد أن في تحقيقها تكمن جزئياً إمكانية قيام سلام وأمن دائمين، وتحقيق تقدم اقتصادي وانعتاق اجتماعي للبشرية جمعاء.

ونلاحظ بارتياح الدور الإيجابي الذي اضطلعت به منظمتنا في تيسير التوصل إلى اتفاق دولي بشأن مسائل شائكة، كان سيصعب حلها قطعاً إن لم يتعذر تماماً، في المحافل الأخرى. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالاتفاقات الجديدة التي وقعت في مراكش في نيسان/أبريل من العام الماضي، والتي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية. بيد أننا نشدد على ضرورة إجراء تقييم مستمر لأثرها المحتمل على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ونخشى أن البلدان التي هي من الدول المستوردة الصافية للأغذية، مثل سريالون، قد تواجه احتمال ارتفاع فواتير استيراد الأغذية من جراء تدابير التحرير التجاري لمنتجات القطاع الزراعي. وكذلك فإن المجالات الأخرى في الاتفاقات التي تفتح باب المنافسة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحتاج إلى مراجعة مستمرة لضمان عدم معاناة الأخيرة معاناة لا داعي لها.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أصبح من الواضح على نحو متزايد أن الأمم المتحدة تلاقى صعوبة في مواجهة تحديات حقبة ما بعد الحرب الباردة. وإذا تدخل الألف عام القادمة، نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون متينة ومتجددة الحيوية وفعالة وهادفة وقادرة على الاضطلاع بدورها الكامل كما توخاه الميثاق.

لسياساتها ومخططاتها السياسية والاقتصادية. وهذا هو المصدر الحقيقي للصراع.

وكثيرا ما ينظر إلى الأزمة في أفغانستان على أنها موضوع يصلح للدراسات الأكاديمية. والبعض يسمونها حربا أهلية في مجتمع يعتبرونه "مجزأ". وهناك آخرون يعتبرونها ساحة نزاع وصراعا على السلطة. وغيرهم يحاولون البحث عن جذور الصراع في التكوين العرقي والقبلي للبلد. ولكن الحقيقة أوضح من ذلك بكثير: وأيا كان هذا الصراع، فإنه ليس حربا أهلية ولا هو صراع قبلي أو عرقي؛ إنه حرب مفروضة.

لقد علمنا التاريخ أن بقاءنا مرهون بوحدةنا. ونحن، على غرار أمم أخرى كثيرة، نريد أن نعيش في سلام وأمن، وأن نستفيد من التنمية الاقتصادية والرفاهية والديمقراطية، وهذا لن يكون متاحا إلا في ظروف سلمية. نريد أن نعيش في سلام مع جيراننا وأن نرتبط معهم بعلاقات حسن جوار. ونترك للدارسين الحاذقين لأحوال الأمم المتحدة وللحللين المحايدين في المجتمع الدولي أن يحكموا على فعالية الأمم المتحدة في تخفيف المعاناة في أفغانستان.

كانت بداية عام ١٩٩٥ بشير خير لأفغانستان. فقد شهد البلد تغيرات إيجابية نحو السلام والاستقرار السياسي. وبعد القضاء على مصادر الخطر في جنوب العاصمة، تمتع شعب كابل بلحظة سلام بعد سنين تعرض فيها للقصف العشوائي. وفي كل يوم، ابتداء من منتصف آذار/مارس، كان يعود ما يقرب، في المتوسط، من ٥٠٠ ٣ لاجئ إلى ديارهم - ومعظمهم إلى كابل - وفقا لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وانخفضت الأسعار انخفاضا حادا، وتوفرت السلع والخدمات في الأسواق. وأعادت الحكومة فتح ١٥٦ مدرسة للبنات والبنين، وفتحت الجامعات من جديد في مناخ من الأمن والسلام.

وحضرت إلى كابل وفود رسمية من الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا وطاجيكستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية والسودان، ومن منظمات دولية عديدة وغيرها. كما سافرت إلى الخارج وفود أفغانية رفيعة المستوى.

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجتمع هنا ممثلو دول العالم بقلوب ملؤها الأمل من أجل عالم أفضل، وكذلك من أجل قضية السلم والازدهار للبشرية، في جو مفعم بالحماسة والحيوية.

والأمة الأفغانية، بالرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتها، تشاطر العديد من الدول الممثلة هنا تفاؤلا، كما تشاطرها الثقة بقدرتها على التغلب على هذه التحديات.

إن الحرب والصراعات تجلب دائما في ركابها البؤس والدمار. فالسنوات الـ ١٧ الماضية لم يتعلم فيها أطفالنا شيئا سوى القدرة على التفريق بين أصوات مختلف البنادق والصواريخ والدبابات ومدافع الهاون، وذلك بدلا من تعليمهم القراءة والكتابة وتوفير الغذاء الأساسي والأمن وراحة البال لهم.

وإننا نتوجه إلى هذه الأسرة العالمية، بوصفها مؤسسة مكرسة للقضية الإنسانية، وقرار المصير للشعوب، وحقوق الإنسان والديمقراطية، راجين أن تعلن معارضتها للقوى التي تستهدف إيجاد حمام دم في أفغانستان التي تعاني من الخراب أصلا.

وحيثما أعود إلى وطني - الوطن الذي يؤوي قبور ١,٧ مليون شهيد، وعشرات الملايين من الغام لم تنفجر، ومليونين من المعوقين، ومئات الألوف من الأيتام والأرامل - يتوقع مني أن أكون قد حملت معي الإجابة على تساؤلات حول السر في أن هذا العالم الذي يدعي أنه ملتزم بحقوق الإنسان والعدالة اكتفى بموقف المتفرج على المعاناة التي جلبها التدخل الأجنبي على الأفغان. وما هو السبب في أن مكاتب الأمم المتحدة تخلت عنا دون مبرر ببقائها خارج العاصمة، على الرغم مما سادها طوال الشهور العديدة الماضية من سلام كامل وأمن وهدوء؟

وشعب بلدي يشعر بالدهشة لأنه في عهد تطورت فيه وسائل الاتصال الجماهيري إلى حد كادت تنعدم فيه المسافات بين مختلف أركان العالم، لم يتسن حتى الآن فهم صعوبات تبدو مستعصية على الحل - وبالذات فهم الأسباب الفعلية لاستمرار الحرب المفروضة علينا. وإنني لعللى ثقة بأن هناك أناسا يرون بوضوح العوامل التي تسهم في استمرار الصراع. فهناك قوى تصر على إخضاع نظامنا السياسي

المتحدة الخاصة في أفغانستان، أفضل نموذج للإدارة السليمة والنظام والاستقرار ورفاه السكان.

وبنية زعزعة استقرار الدولة الإسلامية، سعت دوائر الاستخبارات العسكرية عبر حدود البلاد إلى توحيد خصوم الدولة تحت قيادة واحدة، ودعمت مرتزقة طالبان بمليشياتها الحدودية. وقام الآلاف ممن دربوا خارج حدود أفغانستان بشن هجمات على قاعدة شينداند الجوية، وعلى عدد من المقاطعات الغربية الأخرى في البلد، بما في ذلك هرات، تلك المدينة المسالمة التي تحولت بسبب تلك الهجمات إلى ساحة للاحتلال والفضى وانعدام الأمن. وأزهقت أرواح عدد كبير من المدنيين. وأجبر عشرات الألوف على ترك منازلهم. واستهل أفراد عصابات طالبان المزعومة - أو الذين يسمون أنفسهم بالطلاب المتدينين - حكمهم بإغلاق مدارس البنات والجامعات، وحظروا على النساء العمل في المكاتب أو التعليم في المدارس. بل إنهم حرّموا استخدام أجهزة التلفزيون والفيديو، وأغلّقوا جميع دور السينما في المناطق الخاضعة لاحتلالهم.

ولما كانت لدى جماعة طالبان هذه القدرة على تعريض أي عملية سلام في البلاد للخطر، فإنني أجد لزاماً عليّ أن أسجل بعض الحقائق الرئيسية حول هذه الحركة الغامضة.

توجد في البلدان الإسلامية مدارس دينية تدرس فيها مواضيع عديدة متصلة بالدين الإسلامي. والغرض من هذه المدارس هو إعداد الشبان المسلمين لتقديم الخدمات الدينية لمواطنيهم. وما من مدرسة من هذا النوع في العالم تدرس كذلك موضوع فن الحرب الحديثة، مثل استخدام المدافع والقذائف، أو قيادة الطائرات الحربية. فهذه وظيفة الكليات العسكرية.

إن مرتزقة طالبان لا يعرفون من الأشياء العصرية سوى الأسلحة المتطورة. أما بالنسبة لارتباطاتهم مع الخارج، فإن السؤال الهام للغاية المطروح هو: إذا كان عددهم يصل إلى ٣٠ ٠٠٠، كما يزعمون، وكل واحد منهم يحتاج إلى ١٠٠ دولار للنفقات اليومية والعسكرية، فمن الذي يدفع أكثر من ٨٨ مليون دولار شهرياً لتغطية نفقاتهم؟

وبالنسبة للدعم السوقي، على سبيل المثال، قدر أنه من أجل أن يستمر مرتزقة طالبان في تشغيل ما

بل إن دولة أفغانستان الإسلامية وابتها الفرصة لاتخاذ خطوات باتجاه السلام والأمن الإقليمي. فمن بين وسطاء السلام في طاجيكستان تحقق على يد البروفسور برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية، أكثر مما تحقق على يد سواه. ونحن نذكر أن مبادرته السلمية أفضت إلى تغييرات إيجابية لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالحرب الأهلية في طاجيكستان. واستضافت كابل، لأول مرة، المحادثات المباشرة بين فخامة الإمام علي رحمانوف، رئيس طاجيكستان، وسيد عبد الله نوري، زعيم حركة النهضة الإسلامية التي تمثل كل مجموعات المعارضة الطاجيكية. وفي مؤتمر صحفي تاريخي تعانق الزعيمان واتفقا على وقف طويل الأجل لإطلاق النار.

واتخذت تدابير لبناء الثقة على أساس مساع محلية بين أفغانستان والمعارضة. وبغية وضع حد لجميع مشاكل البلد، عرضت دولة أفغانستان الإسلامية على الأمم المتحدة خطة سلام كانت معظم بنودها، وللمرة الأولى، موضع اتفاق فيما بين جميع الأطراف. وهذه الخطة تعهدت للأمة بعقد جمعية وطنية كبرى - أي "تويا جيركا" كما نسميها - في غضون سنة. وبينما تركت دولة أفغانستان الإسلامية لبعثة الأمم المتحدة الخاصة مسألة إنشاء آلية مناسبة لعقد هذه الجمعية، فإنها وعدت بالموافقة على اشتراك مجموعات المعارضة في المجلس الأعلى للدولة، القائم حالياً، وفي الحكومة الانتقالية المؤقتة الحالية التي حددت فترة ولايتها بسنة واحدة، إلى حين عقد الجمعية الوطنية الكبرى.

ونتيجة لهذه الاقتراحات، أصبح الناس في بلدنا وفي المنطقة أكثر تفاؤلاً بشأن عودة السلام إلى أفغانستان. ومع ذلك، فإن أولئك الذين يخافون، دون مبرر، من وجود أفغانستان مستقلة ومستقرة ومعتمدة على نفسها، سعوا إلى تغيير مسار الأحداث كيما تتوافق مع مصالحهم الخاصة. فلجأوا مرة أخرى إلى أعضاء جماعة "طالبان" المختلفة - التي لا يعرف معظم الأعضاء في هذه القاعة حتى الآن هويتها الحقيقية أو شخصيتها أو المصادر التي تمولها وتسليحها - وجهزهم، من خارج حدود بلدنا، بالأسلحة الخفيفة والثقيلة وبالقوة الجوية. ومن سخرية الأقدار أنهم اختاروا في الآونة الأخيرة أن يستهدفوا منطقة غرب أفغانستان التي كانت، وفقاً للتصريحات السابقة الصادرة عن السفير محمود مستيري رئيس بعثة الأمم

لقد أثبتت الأحداث أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة تواجه صعوبات وتحديات كثيرة، بسبب عدم توفر القدرة الكافية لديها للاضطلاع بالولاية المخصصة لها بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ و ١٤٠/٤٩. ومن أجل تعزيز قدرات البعثة الخاصة، تقدم دولة أفغانستان الإسلامية الاقتراح التالي المكون من خمس نقاط.

أولاً، إن الحاجة إلى تعزيز البعثة تتطلب إنشاء فريق اتصال معني بأفغانستان لتسريع عملية السلام. وينبغي أن يكون فريق الاتصال المعني بأفغانستان مكوناً من ممثل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة؛ وممثل للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المشتركة فعلاً بنشاط في عملية السلام في أفغانستان؛ وممثل لبلد من بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا يكون متورطاً في الحالة بصورة مباشرة؛ وممثل لعضو في الاتحاد الأوروبي، وممثل لعضو في حركة عدم الانحياز.

ثانياً، يقوم فريق الاتصال بتشجيع عملية السلام في أفغانستان، وذلك بتركيز مساعيه في ضوء المعلومات والأدلة والوثائق المقدمة إلى البعثة الخاصة بشأن انتهاك سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، يبحث فريق الاتصال المعني بأفغانستان عن السبل والوسائل لإنهاء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتقديم توصيات فعّالة ومناسبة للأمين العام للأمم المتحدة وللمجلس الأمن.

رابعاً، يدرس فريق الاتصال البرامج المختلفة المقترحة لتحقيق السلم في أفغانستان بالتشاور مع الأطراف الأفغانية المعنية. وتكون لهذه المساعي الأهداف التالية:

إنشاء لجنة لعقد الجمعية الوطنية الكبرى، أو "لويبا جيركا"، وتكون هذه اللجنة مكلفة أيضاً بصياغة دستور يضم أحكاماً قوية تكفل الديمقراطية وحقوق الإنسان لأفغانستان المقبلة.

انعقاد الجمعية الوطنية الكبرى أو "لويبا جيركا"، خلال سنة واحدة.

انتخاب الزعيم المقبل لأفغانستان لفترة محددة تالية.

لديهم من عربات نقل ودبابات وعربات مصفحة، فإنهم يحتاجون إلى أكثر من ١٥ ٠٠٠ غالون من الوقود في كل يوم. وهذا إلى جانب كمية مماثلة تقريباً من الوقود يحتاجونها كاحتياطي. ومرة أخرى، من الذي يزودهم بهذا الدعم السوقي الهائل؟

إن مرتزقة طالبان لا يتبعون قائداً بعينه. وهم يزعمون أن لهم مجلساً مركزياً في قندهار. ولكنهم لم يقدموا بعد أي برنامج أو جدول أعمال سياسي حتى الآن. إن إعلانات قادتهم العديدين ليست متسقة. ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قال أحد قادتهم وهو الملا مشر، لبيتر غرسته، وهو مراسل لوكالة رويتر للأنباء، إن مشكلة أفغانستان لا يمكن حلها إلا عن طريق الحرب.

وقد أعربت دولة أفغانستان الإسلامية عن بالغ استياء شعبها وحكومتها في رسالتها المؤرختين ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/767) و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/795) الموجهتين إلى الأمين العام، حيث دعت إلى اتخاذ تدابير فورية لإنهاء حالة الاحتلال في غرب أفغانستان. وقد طالبنا على وجه التحديد الأمم المتحدة أن ترسل بعثة لتقصي الحقائق إلى الجزء الغربي من البلاد للتحقق من حالة الاحتلال وتقييم الوضع. هذه هي مسؤولية مجلس الأمن.

إن مقاومة شعبنا، جنباً إلى جنب مع قوات دولة أفغانستان الإسلامية، للمرتزقة والمليشيات الأجنبية ازدادت قوة. ونتيجة لذلك، فإن مقاطعة غور، الواقعة شرق هرات، حررت بعد أن كانت محتلة. ولكن التدخل الأجنبي المسلح اتخذ أبعاداً جديدة. فقد جرى تعزيز عصابات المرتزقة غرب كابل لمهاجمة العاصمة، وجرى تصميم خطة الهجوم وتوجيهه من الخارج.

إننا نطلب بقوة أن تتخلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة عن التزام موقف الصمت تجاه هؤلاء المرتزقة وأن تجيب على الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك ما إذا كانت هذه العصابة تشكل تهديداً للسلم. وهذا أمر هام للغاية لأن البعثة الخاصة كانت في وقت من الأوقات تعتبر طالبان عاملاً إيجابياً للسلام. ألم يحن الوقت لتتعرف البعثة الخاصة على نوايا طالبان تجاه قرارات الجمعية العامة بشأن أفغانستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودلوم (سانت لوسيا)

اعتماد الدستور.

تشكيل أول برلمان من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى، يمثل الوحدات الإدارية في البلاد على أساس نسبتها السكانية.

خامساً، يتصل فريق الاتصال المعني بأفغانستان على الفور بالمجموعات الأفغانية لدعوتها إلى المشاركة في المجلس الأعلى للدولة والحكومة، إلى أن يتم إنشاء الجمعية الوطنية الكبرى أو "لويا جيركا".

على أن يقوم فريق الاتصال المعني بأفغانستان أيضاً بدور حيوي في إعادة بناء البلاد، وفقاً لما يقضي به قرار الجمعية العامة ٤٩/١٤٠، المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

إننا نعتبر هذا الاقتراح، الذي قدمناه بالفعل للأمين العام للأمم المتحدة، اقتراحاً يكفل سبيلاً مختصراً للوصول إلى السلام، والوفاق الوطني، والاستقرار، من خلال وقف الاقتتال.

وبالنسبة للذين يرفضون قبول إعطاء مهلة سنة لعملية السلام، ويصرّون على نقل السلطة غير المشروط والفوري، نقول لهم إن فترة سنة ليست طويلة في حياة أمة. فلو كان قد تم التوصل إلى اتفاق قبل سنة على نقل السلطة، وترسيخ العملية السياسية، لكننا الآن قد بلغنا فعلاً طور نقل السلطة.

إننا نطلب رسمياً إلى الجمعية العامة أن تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار عندما تبحث بند جدول الأعمال المتعلق بأفغانستان خلال هذه الدورة الخمسين التاريخية.

أما وقد قلنا هذا، فإننا نود أن نعلن للذين يتمسكون بضرورة الوصول إلى حل عسكري للمشكلة إن دولة أفغانستان الإسلامية وإن تكن على استعداد لنقل الصلاحيات إلى سلطة شرعية وقانونية، فإنها قادرة على الرد على الأعمال الإرهابية للمرتزقة المرتبطين بجهات أجنبية.

إن أفغانستان لن تسمح لأيّة دوائر بأن تقوض عملية النقل السلمي للسلطة والمجرى الطبيعي للعملية السياسية التي ينبغي أن تنفذ بإشراف الأمم المتحدة

ومنظمة المؤتمر الإسلامي. إن تقييمات وحسابات هذه الدوائر الأجنبية التي تجند المرتزقة وتدريبهم وتسليحهم وتقدم لهم المساعدة المالية - كما تدعمهم بمليشياتها - والتي تستخدم هذه الجماعات الرجعية لزعزعة استقرار نظام إسلامي معتدل مؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان إنما هي تقييمات وحسابات خاطئة. وقد تظن هذه الدوائر الأجنبية أنه بعد اغتصاب طالبان للسلطة ستسير الأمور على ما يرام في نظرها. ولكن الواقع هو أنها ستضيف بذلك مشكلة أخرى، خاصة بإدخالها إلى الساحة فئة ليس لها وجود فعلي في الساحة السياسية لأفغانستان. وينبغي لهذه الدوائر أن تدرك أن حساباتها الخاطئة ستعرض للخطر السلم والأمن في العاصمة، والسلام والاستقرار النسبي للقائمين فعلاً في البلد وفي المنطقة. وهذا الخطأ هو نفسه الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٧٩.

وإثباتاً للواقع، نود أن نؤكد أن هؤلاء الذين يشعلون النار في بلدنا سيحرقون أنفسهم. وعندئذ لن يكون بإمكانهم العودة إلى العملية السياسية السلمية التي نحاول الشروع فيها الآن.

إن بيان سعادة وزير خارجية باكستان أمام هذه الجمعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فيما يتصل بالعلاقات بين أفغانستان وباكستان هو في ذاته شاهد واضح على النوايا غير الودية التي تضمهرها حكومته تجاه بلدي. وإثباتاً للواقع لا بد من الرد على المزاعم الواردة في بيان سعادة وزير خارجية باكستان.

أولاً، إن وزير خارجية باكستان كان يحاول تضليل أصدقائنا وصرف انتباه الرأي العام عن أعمال التدخل الصارخ لبلده في أفغانستان، وعن غزو مليشياته لمساعدة قوات طالبان المزعومة في غربي أفغانستان، إلى الحادث المأساوي الذي وقع في السفارة الباكستانية في كابل.

الرغم من الخسائر التي تكبدتها، حيث قتل خمسة من أفرادها أثناء محاولة حماية السفارة، لم تفلح في منع هذا الحادث الممزن. والسيد إيجاز علي السكرتير الثالث في السفارة الباكستانية، وهو شاهد عيان للحادث، أقر في مقابلة في مطار إسلام آباد في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بأن قوات الأمن التابعة للحكومة الأفغانية بذلت جهوداً كبيرة لتفادي هذه الحادثة المأساوية.

ونعلن من فوق هذا المنبر أن الأمة الأفغانية لم تلجأ قط إلى الإرهاب، حتى أثناء سنوات المقاومة الطويلة ضد غزو الاتحاد السوفياتي السابق لبلدها. وهذه الحقيقة تبين بوضوح أن الأمة الأفغانية، على الرغم من التضحيات الجسام التي تكبدتها، لم تلجأ قط إلى أعمال الإرهاب ضد أي قنصلية أو سفارة تابعة للاتحاد السوفياتي السابق.

ثانياً، أشار وزير خارجية باكستان في بيانه تسع مرات إلى دولة أفغانستان الإسلامية بعبارة " نظام كابل" أو "نظام رباني". ولا نعتزم الرد بنفس اللهجة الظالمة، نظراً لإخلاصنا لصداقتنا مع باكستان والتزامنا بها.

ثالثاً، من المفارقات أن نشاهد سعادة وزير خارجية باكستان يصف نمط وطبيعة وخصائص الحكومة التي يود أن يراها في أفغانستان. لكن وفدي يود أن يبادلها مشاعر المودة والإخاء التي عبر عنها تجاه أمتينا، وعلاوة على هذا فإننا نشير مع التقدير إلى الدعم الذي قدمته لنا أمة باكستان الشقيقة، تحذوها مشاعر قوية من الأخوة والتضامن الإسلامي في الجهاد العادل، جهاد الأمة الأفغانية ضد القوات الغازية التابعة للاتحاد السوفياتي السابق. ونثق بأن أشقاءنا الباكستانيين يدركون تماماً أيضاً تضحياتنا عندما كانت أفغانستان الدرع الذي يحمي الأراضي الباكستانية في مواجهة أكبر تعبئة قام بها أي جيش من الجيوش منذ حرب فيتنام.

لكن شكوانا ليست ضد أمة باكستان، بل ضد التدخلات الصارخة للسلطات الباكستانية وخاصة إدارة المخابرات العسكرية الباكستانية (آي إس آي). وفي بعض الأحيان يبدو أن تفسيرات الحكومة الباكستانية، التي تزعم أنها تلتزم الحياد، لها ما يبررها، حيث إن الإدارة المدنية الباكستانية تبدو غير قادرة على احتواء العمليات التي تقوم بها إدارة (آي إس آي) التي

وفي هذا الصدد، لا بد من تقديم الشروح التالية. أعرب، نيابة عن فخامة رئيس حكومة أفغانستان وعن شعبها، عن الأسف العميق على الحادث الممزن والفاجع جداً الذي وقع في سفارة باكستان في كابل في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وهذه الرسالة كانت قد نقلت أيضاً في مذكرة رسمية من وزارة الخارجية في أفغانستان إلى وزارة الخارجية في باكستان. وعلاوة على هذا قمت بنقل رسالتين بالهاتف من كابل إلى سعادة السيد نجم الدين شيخ وزير خارجية باكستان.

إن هذا الحادث المأساوي يتناقض وكرم الضيافة التقليدي الذي اعتاد عليه الشعب الأفغاني. وفي حين نعرب عن حزننا لهذا الحادث، الذي نرى أنه ليس له ما يبرره، نقول في الوقت ذاته إن وزير خارجية باكستان قد تناسى بعض جوانب الأحداث، وإن حكومته حاولت استخدام بعض المحافل لتحقيق مكاسب سياسية عن طريق تشويه الحقائق.

واسمحوا لي، إثباتاً للواقع، أن أشير إلى تسلسل الأحداث كما وقعت. في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بعد احتلال مدينة هرات من جانب مرتزقة طالبان بمساعدة مليشيات أجنبية، قام الشعب في كابل بتظاهرة سلمية. وتجمع آلاف من المتظاهرين المسالمين خارج مباني سفارة باكستان في كابل هاتمين بشعارات مناهضة لباكستان. وقام موظفو السفارة، خلافاً لكل مبادئ القانون الدولي المعترف بها، بإطلاق النار من داخل مباني السفارة على المتظاهرين المسالمين. وقد أدى هذا إلى مقتل أحد الطلبة واسمه بدر الدين مسلم، وهو طالب بالصف الحادي عشر في مدرسة نادريا الثانوية في كابل. وهذا التصرف الاستفزازي جداً والذي ليس له مبرر على الإطلاق أشعل الغضب الشديد لدى المتظاهرين الذين كانوا في البداية مسالمين وغير عنيفين ومتجمعين لمجرد التعبير عن استيائهم الشديد إزاء احتلال جزء من بلدهم.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الأمن الحكومية كانت ناشطة منذ الصباح الباكر، بعد أن لاحظت التجمعات العنيفة للناس في أجزاء مختلفة من مدينة كابل. وشكلت حزامين أمنيين حول مباني السفارة. لكن مقتل المتظاهر الشاب أدى إلى رد فعل مفاجئ، وللأسف تعذرت السيطرة على الجماهير. وحاولت قوات الأمن غاية جهدها منع التصاعد السريع للعنف وحماية السفارة والعاملين بها. وللأسف فإن قوات الأمن، على

"وحتى المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى أفغانستان تساوره الشكوك ... 'فقوة طالبان تكتنفها الغموض'، حسبما قال المبعوث محمود مستيري. وأضاف، 'أعتقد أنهم يحصلون على أموال ومساعدة، ربما من باكستان'."

والمقال نفسه وهو بقلم إيان ستيوارت من الأسوشييتد برس، يتضمن وصفا لمقاتل من طالبان:

بأنه "واحد من صنف جديد من المقاتلين النبلاء في أفغانستان، إنه فتى يبلغ من العمر ١٩ عاما يعلوه الغبار، ويتسلح ببندقية كلاشنكوف وبما جاء به نبي المسلمين محمد، ويقول إنه تلقى التدريب في باكستان."

ولم يستطع وزير خارجية باكستان أن يخفي في بيانه النية الحقيقية لحكومته فيما يتعلق بأفغانستان. فهو يكشف عن غير قصد عن هذه النية فيقول:

"الاستفزاز لن يحدنا عن مسارنا الحيادي الثابت نحو الشعب الأفغاني ووحدة أفغانستان، أو عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ولن يؤثر على صداقتنا وأخوتنا الدائمة مع الدولة الأفغانية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، الصفحة ٦٤).

ولا يلبث وزير خارجية باكستان أن يناقض بعد ذلك روح ما تقدم بقوله:

"وفي هذه الأثناء، نود أن نؤكد للشعب الأفغاني أننا سنقف بجانبه في ساعة محنته، ولن نتخلّى عنه". (المصدر نفسه).

وإنني متأكد من أن عبارة "سنقف بجانبه في ساعة محنته" ستثير التساؤل في أذهان أعضاء الجمعية: فماذا عساها تكون نية باكستان من الإدلاء بهذا البيان؟

إن عدوان الاتحاد السوفياتي السابق على أفغانستان قد انقضى منذ وقت بعيد. وأمتنا يسعدها أن يقوم جيراننا والعالم بتقديم المساعدة إلينا في مساعيها الرامية إلى إحلال المصالحة الوطنية والسلام.

هي جهاز مخابرات عسكرية قوي أصبح أشبه بدولة داخل الدولة.

ثانيا، إننا نتساءل عن المعايير والمبادئ المقبولة دوليا التي تحكم العلاقات بين الدول والتي تبرر الرغبة الباكستانية في فرض نوع وخصائص الحكومة على دولة مجاورة ذات سيادة ومستقلة. فهل هناك مثال أوضح من ذلك على التدخل الباكستاني في شؤوننا الداخلية؟

لقد ادعى وزير خارجية باكستان مرارا بأن باكستان لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. فلنترك جانبا جميع الأدلة المتعلقة بالعدوان الذي ترتكبه مليشيا الحدود الباكستانية ضد الأراضي الأفغانية، كما هي واردة في وثائق مجلس الأمن التي قدمناها، فضلا عن التعليقات والتصريحات التي أدلى بها المراسلون الدوليون المستقلون والمحللون الأكاديميون عن أفغانستان، مبرزين فيها تدخل المخابرات العسكرية الباكستانية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، باعتبار ذلك المصدر الوحيد للصراع القائم اليوم في أفغانستان. ويكفي أن نشير إلى ما جاء في صحف معترف بها دوليا هي: واشنطن تايمز، في عددها الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والتايمز اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكنبيرا تايمز في عددها الصادر يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

إن صحيفتا واشنطن تايمز والتايمز اللندنية استشهدتا كليهما بملاحظات السفير مستيري فيما يتعلق بما يسمى بجماعة طالبان وتورط باكستان في دعمها.

فصحيفة التايمز اللندنية الصادرة يوم الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أوردت تحت عنوان "جيش الطلاب ينذر بالهجوم على كابل" ما يلي:

"إن محمود مستيري الذي يرأس جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في أفغانستان، قال بأنه 'مقتنع بأن باكستان كانت وراء جماعة طالبان'."

وذكرت صحيفة واشنطن تايمز الصادرة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في مقال تحت عنوان "مساعدة باكستان للشوار تدعو كابل إلى الكلام عن الحرب" ما يلي:

حرب غير معلنة وغير إنسانية يشنها الإرهابيون على صعيد عالمي. فلقد شهد العالم هذا العام أعمالاً إرهابية فظيعة، من قبيل المآسي التي حلت بمدينة أوكلاهوما، وبياريس، وطوكيو، حيث فقد العديدون من المدنيين الأبرياء أرواحهم.

إن ازدهار الإنسان ورفاهيته لا يمكن تأمينهما دون توفر الهدوء وراحة البال. وإذا لم يقدم المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير شديدة للقضاء على الإرهاب، فإن الشعوب في مختلف مناطق العالم ستواصل العيش في خوف وتحت تهديد الأعمال الإرهابية. والإسلام يعلمنا مبدأ حقوق الأبرياء في العيش بأمان وكرامة. وتعتبر دولة أفغانستان الإسلامية أن ثمة حاجة ماسة إلى توقيع صك دولي يكفل قيام تعاون جاد بين الدول، على شكل اتفاقية لمكافحة الإرهاب.

وأفغانستان بوصفها من الأعضاء الأوائل في الأمم المتحدة، قد أسهمت في صياغة ومناقشة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما شاركت في صياغة كلا العهدين الدوليين لحقوق الإنسان. ونحن نؤكد مرة أخرى التزامنا العميق بهذه الصكوك الدولية.

وتعتبر دولة أفغانستان الإسلامية احترام حقوق الإنسان هدفاً من أهدافها الأساسية. ولكن السنة التي نحن بصدد استعراضها كانت سنة شهدت للأسف انتهاك حقوق الإنسان لعدد من المواطنين الأفغان في البلد، فضلاً عن انتهاك القانون الإنساني الدولي، وذلك نتيجة لاستمرار الإرهاب الذي تمارسه الجماعة التي تتسمى باسم طالبان. فقيام مرتزقة طالبان بإغلاق مدارس البنات، وحرمان المرأة من حقها في العمل، هو انتهاك رئيسي لحقوق الإنسان. وإن دولة أفغانستان الإسلامية على اقتناع بأن اتخاذ تدابير دولية مناسبة وفعالة من أجل وضع حد للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان سيكون خطوة كبرى نحو أعمال حقوق الإنسان في بلدنا.

وفيما يتعلق بقضية حقوق المرأة في أفغانستان فكما أبلغنا السيد بايك مقرر الأمم المتحدة الخاص الجديد بشأن حقوق الإنسان في أفغانستان أثناء الرحلة التي قام بها مؤخراً إلى كابول، لا يبدو أن هذه المخاوف صحيحة في حالة بلد فيه ٣٨٣ ضابطة بالجيش تتراوح رتبتهن بين الفريق والرتب الأدنى من ذلك يشتركن في الدفاع عن شعبهن وبلدهن؛ وتخدم فيه المرأة قائدة للطائرات في الجيش وتشترك في

على أن سعادة وزير خارجية باكستان يعد بأنهم لن يتخلوا عن الأفغان. وينبغي للجمعية أن تدرك أن هذا بمثابة تطمين لمعارضتي الحكومة الأفغانية أن باكستان ستواصل التدخل في شؤون أفغانستان لصالحهم حتى تتم زعزعة الدولة الإسلامية وتُنصَّب حكومة تمثل لإرادة حكومة باكستان.

ولقد ألقى وزير خارجية باكستان ظلالة من الشك على شرعية وقانونية الحكومة الأفغانية والأراضي التي تحكمها. ونحن ندعو سعادة وزير خارجية باكستان إلى السماح لأي مراقب غير متحيز بزيارة الأقسام الإدارية الشمالية - الغربية، والتحقق مما إذا كانت للحكومة المركزية في باكستان أية سلطة إدارية عليها. أليس حقيقة أن إنتاج الأسلحة النارية قد استمر فيها كتجارة تقليدية غير منقطعة منذ تأسيس باكستان؟ أين يُنتَج ويكرر الهيروين، وهو أخطر عدو للإنسانية؟ لقد كتب جون ف. بيرنز مراسل صحيفة نيويورك تايمز ما يلي:

"لقد اتهم كبار الضباط في الجيش بالتواطؤ مع أمراء المخدرات في الماضي، إلى درجة تحميل الهيروين على متن شاحنات يملكها الجيش، ونقلها إلى كراتشي." ("الهيروين يصيب ببلواه ملايين الباكستانيين". صحيفة نيويورك تايمز، عدد ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الجزء ألف ص - ١٢)

إن دولة أفغانستان الإسلامية وباكستان ستكونان كلتيهما خاسرتين لو تحدثت الواحدة منهما الأخرى. والطريقة الوحيدة التي تفضي إلى تأمين مصالح البلدين العليا معا هي إعادة ترسيخ علاقاتهما الأخوية المتبادلة وتوسيعها وتعزيزها على أساس المساواة بين الدولتين، واحترام كل منهما للسلامة الإقليمية للدولة الأخرى ولسيادتها، ولحق كل منهما في تقرير مستقبلها بنفسها.

إن الرئيس رباني يؤمن إيماناً قوياً بأن قيام روابط الأخوة والتعاون بين البلدين هو ضرورة دائمة، وبأن البلدين كليهما ومعهما كل المنطقة الآسيوية التي يعيشان فيها جنباً إلى جنب، سيستفيدان من الصداقة الأفغانية - الباكستانية.

وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهوداً من أجل منع الصراعات والحروب، نجد أن سلام وأمن الأفراد والمجتمعات الإنسانية واقعان تحت تهديد

ليس شرعيا قابلا للتطبيق. ولا بد من احترام حق الضحايا في الدفاع عن النفس واستعادة هذا الحق.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أحد التهديدات الكبيرة لحياة الأجيال الحالية والمقبلة وصحتها ورفاهيتها. فهذا الوباء الذي جلبه الإنسان هو العقاقير المخدرة وإنتاجها وبيعها وتهريبها. والتوسع في زراعة الخشخاش في بلدي أفغانستان وهو تركة ورثناها من الحرب، أمر مؤسف. ويتضح من الإحصائيات أن زراعة الخشخاش قد زادت خلال عام ١٩٩٤ عنها في عام ١٩٩٣. ويحدث هذا على الرغم من تخصيص قرابة ٢٥ مليون دولار لهذا الغرض مما أنفقه المجتمع الدولي في أفغانستان عن طريق منظمات غير حكومية. ولا يمكن لدولة أفغانستان الإسلامية أن توافق على الإجراء الذي توجه المساعدة على أساسه. ولعل من الضروري أن يجري تقييم لتصحيح هذا الإجراء. وتعلن دولة أفغانستان الإسلامية استعدادها المخلص للتعاون بفعالية مع المنظمات الإقليمية والدولية. ونحن نعمل على إعداد خطة رئيسية للمكافحة الفعالة للمخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد دعونا السيد جاكو ميلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، إلى زيارة أفغانستان والتعجيل بصياغة هذه الخطة الرئيسية.

ولقد مررنا في حياتنا بفترات عصيبة ولكن لنا رؤية لأفغانستان السلام والاستقرار؛ أفغانستان التي نأمل من هذه الجمعية أن تحررها من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية؛ أفغانستان التي ينعم أبناءها بالأخوة والتفاهم والتصالح الوطني والوحدة؛ البلد الذي يعاد الملايين الثلاثة من لاجئيه بثقة واطمئنان، ويكرس مفكرونا، وهم مصدر الأمل، طاقتهم وتجاربهم الهائلة وإمكاناتهم العلمية والمادية لقضية إعادة بناء البلد؛ البلد الذي يعود من جديد عاملا رئيسيا في تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين؛ البلد الذي يشترك بنشاط في الجهود المشتركة لهذه الأسرة العالمية في سبيل مكافحة التطرف وفي سبيل الالتزام بسياسة إيجابية دينامية للحياة وعدم الانحياز، ويشارك بثبات في مكافحة الإرهاب وسوء استعمال المخدرات. ومصدر هذه الرؤية هو قلب أمتنا.

وتوقعنا من المجتمع العالمي هو أن يساعدنا بلوغ هذه الأهداف. إذ لا يمكن بلوغ غايات التنمية الاقتصادية في أفغانستان دون المساعدة

فرق المظلات؛ وتمثل المرأة فيه بلدها ضمن البعثات الدبلوماسية الأفغانية وتخدم في شتى فروع الإدارة. وحقوق المرأة مكفولة في القوانين واللوائح النافذة التي تنظم حياة أمتنا.

وأنتقل الآن إلى مسألة الألغام البرية. فلأول مرة عقد اجتماع دولي في جنيف بشأن إزالة الألغام. وزاد هذا الاجتماع من تعزيز الوعي الدولي بشتى أبعاد أزمة الألغام البرية وأسهم في تعزيز التعاون الدولي. فمن الوقائع الأليمة أنه بينما يزال ١٠٠ ٠٠٠ لغم في كل عام يزرع في الوقت نفسه أكثر من مليوني لغم بري. ويقدر أن ثلاثين شخصا تقتلهم الألغام البرية وتشوه ستين شخصا في كل يوم. ومن دواعي القلق الأخرى التي ينبغي ملاحظتها بطء عمليات إزالة الألغام. ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر فإنه على أساس السرعة الحالية لعملية إزالة الألغام ستمضي ١٠٠ سنة قبل أن يتم التخلص من الألغام الموجودة وزرع الألغام مستمر في مختلف مناطق العالم.

وكما ذكرنا من قبل في اجتماع جنيف بشأن إزالة الألغام فليس هناك من سبيل لأن توضع فعلا نهاية لهذه المشكلة سوى اعتماد اتفاقية تحظر استحداث وبيع وتخزين جميع أنواع الألغام البرية وبوجه خاص التزام أمين من جانب البلدان المنتجة للألغام بذلك الصك. وأفغانستان، البلد المنكوب بالحرب والذي زرع به أكبر عدد من الألغام البرية، تحتاج إلى المزيد من مساعدة المجتمع الدولي. ومن شأن هذه المساعدة أن تعين في قضية إعادة توطين اللاجئين وإنعاش الأنشطة الزراعية في جميع أنحاء البلد.

وتعرب دولة أفغانستان الإسلامية عن قلقها العميق إزاء الأعمال العدائية والإبادة الجماعية التي ترتكب باستمرار ضد شعب جمهورية البوسنة والهرسك. فينبغي اتخاذ التدابير الفعالة لوضع حد نهائي لهذه الأزمة المأساوية. ويجب استعادة سريبرينيتسا وزيبا بوصفهما منطقتين آمنتين وإنهاء حصار سراييفو. وينبغي أن تقدم المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة الأفراد المدنيين والعسكريين من الصرب الذين ارتكبوا جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد البشرية. وقد كررت أفغانستان اعتناقها للرأي القائل بأن حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك

منها زعزعة الاستقرار في بلدي. وقد جرت في وقت هام تحقق فيه حلم شعب مقدونيا منذ قرون بدولة خاصة به وبدور متساو مع الشعوب الأخرى في المجتمع الدولي. فضلا عن ذلك، وقعت هذه العملية في ذات الوقت الذي كادت فيه الحالة في البلقان تحسم والذي قبلت فيه كل الدول المجاورة لنا، بل والعالم، وجود جمهورية مقدونيا بصفتها حقيقة واقعة وعاملا من عوامل السلام والاستقرار.

وإن محاولة اغتيال الرئيس غليغوروف هجوم على موقف مقدونيا المستقل والمحب للسلام. وهي وجهة ضد الحياة في سلام وضد رفاه كل مواطنينا. هذه العملية الارهابية شجبتها قويا ورفضها رفضا قاطعا جميع مواطنينا، والمجتمع الدولي أيضا.

وإن جهود الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب، وهو ظاهرة اجرامية، يجب أن تستمر بتصميم قوي على القضاء التام على هذا البلاء. ويجب علينا جميعا أن نشن حربا لا هوادة فيها على قوى الظلام وعلى الديماغوغيين الطامعين بالسلطة، وهم المصدر الرئيسي والمحرك للأنشطة الارهابية الاجرامية.

وإن محاولة اغتيال رئيس جمهورية بلدي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لن تجعلنا بأي حالة من الأحوال نحيد عن سعيينا من أجل تحقيق الديمقراطية وإجراء الاصلاحات وتطوير علاقات حسن الجوار مع كل الدول المجاورة لنا، وبايجاز، فإنها لن تنال من جهودنا في سبيل تحويل بلدنا إلى دولة أوروبية حديثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لرئيس الجمعية العامة وللأمين العام ولجميع الوفود في هذه الجمعية عن خالص امتناننا لتعاطفهم وتضامنهم ولتمنياتهم لرئيس جمهورية بلدي بالشفاء العاجل.

وباقتراب منظمنا من الخمسين سنة المقبلة وباقترابنا من القرن الحادي والعشرين، نجد أن الوقت مناسب للاعتراف والاشادة بالمنجزات العظيمة التي حققتها الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى عالم أفضل وأكثر أمنا، وللتأكيد على ضرورة العمل معا لتحسين منظمنا وللاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل.

الاقتصادية من الدول الصناعية والبلدان الأخرى القادرة على تقديم هذه المساعدة. ولدى أفغانستان إمكانات اقتصادية هائلة. وخلال الفترة التي كان الاتحاد السوفياتي السابق ينظر فيها إلى بلدنا بوصفه الساحة الخلفية الاستراتيجية له كانت الشركات الرئيسية في العالم تمنع من الاشتراك في استكشاف الموارد الطبيعية والثروات الوطنية في أفغانستان. والآن ونحن على عتبة تعمير أفغانستان وإعادة تأهيلها ثمة إمكانات لاستكشاف ثرواتنا الطبيعية كالفاز الطبيعي والنفط والنحاس والحديد والأحجار الكريمة بل واليورانيوم. وبوسع أفغانستان أن تصبح منتجا رئيسيا ومصدرا للفواكه. وبمجرد أن تنتهي الأزمة ستبرز أفغانستان واحدا من أكثر الأماكن اجتذابا للاستثمارات الخاصة. وأفغانستان التي كانت في السابق بلدا لا منفذ له على البحر أصبحت الآن بالغة الأهمية في قلب آسيا حيث تربط بين وسط آسيا وجنوبها والشرق الأوسط باعتبارها طريق مرور تاريخية.

ومن هذا المنبر ندعو البلدان الصناعية والقطاع الخاص إلى الاستفادة من فرص الاستثمار الهائلة في بلدنا. وفي هذا السياق ترحب دولة أفغانستان الإسلامية ترحيبا حارا بالوفود العازمة على إجراء الدراسات ذات الصلة كما أنها تتوقع عددا من المستثمرين المحتملين في الشهر القادم. ومن شأن هذا التحرك في حد ذاته أن يسهم في زيادة تعزيز الاستقرار والعودة السريعة للسلام في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للمتكلم التالي، سعادة السيد ستيفو كرفينكوفسكي، وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد كرفينكوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم للسيد فريتاس دو أمارال بأحر تهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورة عيدها الخمسين. وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد أمارا ايسي لنجاحه الفائق في عمله.

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وقعت عملية ارهابية خسيصة تمثلت في محاولة للقضاء على حياة كيريو غليغوروف، رئيس جمهورية مقدونيا. وقد كانت محاولة الاغتيال هذه عملية سياسية متعمدة قصد

وفلسطين يبعث الأمل في تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد بشدة "خطة للتنمية" للأمين العام، ونأمل أن نضطلع بنجاح بهذا العمل الهام خلال الدورة الحالية.

وإن التنمية الاقتصادية ضرورية للاستقرار السياسي والاجتماعي. وإمكانية الوصول إلى الأسواق ومسألة تمويل التنمية أهمية أساسية لدى كثير من البلدان. ويجب أيضا أن نكفل استمرار القدرة المالية التي تمكن الأمم المتحدة من البقاء في المستقبل. وكل عضو في الأمم المتحدة، كبيرا كان أم صغيرا، عليه التزام بالوفاء بحصته. وعلينا أيضا أن نناقش التحسين الذي يمكن ادخاله على عمل مجلس الأمن. وتحقيقا لهذا الهدف، يؤيد وفد بلدي تماما أن تكون ألمانيا واليابان عضوين دائمين في مجلس الأمن.

وفي هذه الدورة للجمعية العامة، أستطيع أنؤكد لرئيسها أنه سيحصل على التأييد التام من وفد مقدونيا في الانتهاء بنجاح من النظر في المسائل الهامة العديدة المدرجة في جدول أعمالنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى هذه الجمعية العامة على تكليفها لنا بواجب هام هو رئاسة اللجنة الثانية. ونحن نعلق أهمية خاصة على المسائل الاقتصادية التي ستناقش فيها.

إن جمهورية مقدونيا، رغم ظروفها الصعبة، حققت استقلالها بطريقة سلمية، دون استخدام القوة ومع احترام كل القواعد الدولية. وفي منطقة طحنتها حروب مأساوية، منطقة شهدت انتهاكات حقوق الإنسان، وتميزت بدرجة عالية من زعزعة الاستقرار، اتبعنا طريق الاستقلال، متحليين بالتزام صادق بحسم كل مشاكلنا وصراعاتنا بالطرق السلمية، عن طريق الحوار، مع حسن النية والاستعداد للتعاون مع جميع الدول المجاورة لنا ومع كل المنظمات الدولية.

لقد عقدنا العزم على الاسهام، في حدود امكاناتنا، في التغلب على كل الانقسامات والصراعات التي ورثتها منطقة البلقان من الماضي، وفي السعي إلى ادماج بلدنا ضمن أوروبا في أقرب وقت ممكن، مع احترام كل القواعد والمعايير الأوروبية للعلاقات بين البلدان باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتفادي تكرار المآسي التي شهدتها هذه المنطقة.

وخلال السنوات الخمسين المنصرمة، كانت الأمم المتحدة المكان المناسب لاقامة تفاهم أفضل بين الأمم، والمكان المناسب لمعالجة بعض المشاكل الأساسية وللوفاء باحتياجات البشرية، والمكان المناسب لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل أنصع للبشرية. لقد قدمت الأمم المتحدة المساعدة بغية تحقيق السلام في مناطق كثيرة في العالم؛ ونجحت في منع العديد من الصراعات؛ وساعدت في تصفية الاستعمار؛ وقدمت المساعدات الإنسانية؛ ونجحت في الحد من التهديد النووي وفي بناء الجسور عبر كثير من الثغرات القائمة بين البلدان في جميع أنحاء العالم.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، اتخذت قرارات هامة جدا في عدة مؤتمرات للأمم المتحدة، مثل مؤتمر قمة الأرض في ريو، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، والمناقشات التي دارت حول الألغام البرية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. يجب أن نعمل على تنفيذ القرارات التي اتخذت في تلك المؤتمرات. ويجب أن نعمل على الانتهاء من إعداد معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية، والنهوض بعملية نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أيضا أن نبدأ العمل على إيجاد حلول للمشاكل والتحديات الجديدة التي نواجهها وعلى منعها في هذا العالم الدائم التغير. إن التقدم التكنولوجي السريع يبعث بالأمل الجديد في مستقبل أفضل، ولكنه يضع أيضا سلطة خطيرة في أيدي بعض ألد أعداء مدنيتنا. وعلينا أن ننشئ آليات جديدة تمكننا من مواجهة هذه التحديات الجديدة وتمكن الأمم المتحدة من تحقيق مزيد من النجاح في السنوات الخمسين القادمة.

وانطلاقا من تجربة السنوات الخمسين السابقة، يتعين علينا أن ننظر في أداء منظومة الأمم المتحدة ككل، وأن نعيد تشكيل بعض أجزائها، وأن نكلف البعض الآخر بمهام جديدة بغية تحقيق الفعالية للمنظمة ككل. ويجب أن تكون رؤية الأمم المتحدة عالما يسوده المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي. إن الاتفاق الذي عقد مؤخرا بين إسرائيل

لقد أُولي قدر كبير من الاهتمام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وأسفرت الجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة في العديد من عمليات حفظ السلام عن نتائج متباينة. فنصيب بعضها من النجاح كان أكبر من البعض الآخر. واسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا من خلال قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. هذه العملية ناجحة جدا، وهي تحقق أهدافها بالكامل. وقد ساهمت مساهمة هائلة في استتباب السلام والاستقرار في الأجزاء الجنوبية من البلقان، كما ساهمت في بناء الثقة في المنظمات الدولية بين أبناء جمهورية مقدونيا. وثبتت هذه العملية أن الانتشار الوقائي يعتبر السبيل الفعال للغاية لجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. كما أن العملية تعتبر أفضل مثال على أنه يمكن تحقيق نتائج واضحة، حتى بوزع قوة صغيرة تكاد تكون رمزية من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذا نفذت في الوقت المناسب وبولاية واضحة. ويبين الدعم الكامل الذي يعطيه شعب جمهورية مقدونيا لهذه العملية أن مجلس الأمن اتخذ القرار الصحيح بموافقته على عملية حفظ السلام تلك. إن هذه العملية ناجحة جدا، ونأمل في أن تصبح نموذجا يطبق في العديد من أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل؛ وأنا على ثقة من أنه لو حدث هذا فسوف تتحقق نفس النتائج الإيجابية.

وفي هذه الأيام نشهد بزوغ أمل جديد في إمكانية إحلال السلام في البوسنة. لقد أسفرت الحرب المأساوية الدائرة هناك عن سقوط أعداد ضخمة من الضحايا، وحدثت كارثة إنسانية واسعة النطاق ودمار هائل. ويحدونا الأمل في أن تؤدي جهود المجتمع الدولي إلى حل يحترم المبادئ الأساسية للعالم المعاصر. وينبغي أن تبقى البوسنة دولة مستقلة داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولا بد من النص على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعلى عدم السماح بأي حال بتكرار المظالم وجرائم الحرب.

ونعتقد أنه بمجرد إحلال السلام سيكون من الضروري بدء عملية لتخفيض الأسلحة وكذلك البدء في عملية لتخفيف حدة التوتر في منطقة البلقان.

وستنظر الجمعية العامة هذا العام في إطار البند ٨١ من جدول أعمالها، في تقرير الأمين العام بشأن تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول

من بين المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية التوازن في علاقاتنا بالدول المجاورة لنا، مع الاستعداد لإقامة علاقات طيبة معها جميعا على حد سواء على أساس الاحترام المتبادل، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وعدم استخدام القوة.

وفي هذا المبنى تسنى مؤخرا، برعاية الأمم المتحدة ومن خلال وساطة سيروس فانس المبعوث الخاص للأمين العام بطرس بطرس غالي وماثيو نيمتز المبعوث الخاص للرئيس كلينتون، أن يتوصل بلدي جمهورية مقدونيا إلى اتفاق مع جمهورية اليونان ينظم العديد من جوانب العلاقات بين البلدين، ويضع أساسا للتعاون القائم على حسن الجوار. إننا نؤمن بأن هذا الاتفاق سيسهم في زيادة الاستقرار في منطقة البلقان وسيترك أثرا إيجابيا على تطور الأحداث في المنطقة في المستقبل. كما نؤمن بأن الاتفاق هذا مثل طيب يوضح الدور الإيجابي للمجتمع الدولي، ودور الأمم المتحدة بوجه خاص، في توخي الحلول السلمية في العلاقات بين الدول انطلاقا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد واجهت جمهورية مقدونيا الكثير من التحديات خلال السنوات الأربع منذ استقلالها. وأحدثت الحرب الدائرة شمال بلدنا اضطرابات شديدة لاقتصاد المنطقة بأسرها. ونتيجة للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على صربيا والجبل الأسود، انقطع الطريق الذي نسلكه عادة للوصول إلى أسواقنا التقليدية في أوروبا. وبلغت قيمة الخسائر التي سببتها الجزاءات لاقتصادنا أكثر من ٤ بلايين دولار. كما نعاني منذ شباط/فبراير ١٩٩٤ من الحظر التجاري المفروض علينا من جانب واحد من الجنوب. وفي نفس الفترة، اضطررنا بعملية تحول شامل لاقتصادنا ليصبح اقتصادا سوقي المنحى بكل ما يرتبه هذا التحول من مصاعب ومخاطر. وعلى الرغم من كل هذا نجحنا في الحفاظ على مستوى عال من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبنينا مؤسسات ديمقراطية جديدة مزودة بأحكام تكفل الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، ونظاما سياسيا يتم فيه الاعتراف بكل الأقليات القومية والتمتع بالمشاركة الكاملة في الحياة اليومية. ونحن لا نستطيع الزعم بأننا استطعنا حل جميع مشاكلنا، ولكننا أنشأنا الآليات المناسبة لحلها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية قيرغيزستان السيدة روزا أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهني السيد ديوغوفريتاس دو أمارال على انتخابه لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الدورة الخمسين، الدورة التذكارية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا العميق لأمين عام الأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي، الذي يرأس منظمنا في هذه الفترة الهامة، لما يبذله من جهود لا تكل من أجل توطيد السلام والأمن في كل أنحاء العالم.

كانت أصداء الألعاب النارية احتفالا بالنصر في الحرب العالمية الثانية ما زالت تتردد عندما ظهرت منظمنا الى الوجود، ولكن العالم كان قد انقسم فعلا بالمجابهة العسكرية والإيديولوجية. وفي الاتحاد السوفياتي كانت قد أنشئت وزارات للخارجية في كل جمهورية وزودت بالموظفين الدبلوماسيين على وجه السرعة. لكن محاولات الاتحاد السوفياتي استخدام جمهورياته لزيادة عدد الأصوات داخل كتلته في المنظمة العالمية الحديثة التكوين لم يكتب لها النجاح. إذ لم تقبل سوى ثلاث جمهوريات كأعضاء في الأمم المتحدة من بين الجمهوريات الخمس عشرة. وبعد تجمدنا أثناء سنوات الحرب الباردة، حصلنا على استقلالنا دون عنف أو إراقة دماء. والآن، وبعد ما يقرب من نصف قرن، دخلنا الى أسرة الأعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة.

ومنذ ذلك الحين والعالم يمر بتغيرات مذهلة. ونحن اليوم بحاجة الى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

وعن طريق الأمم المتحدة بدأنا، نحن بلدان ما بعد الاشتراكية، ندخل الى العالم ونتفاعل مع بلدان من الشمال ومن الجنوب، ومن الغرب ومن الشرق. وقيرغيزستان، بعد أربعة أعوام فقط على حصولها على الاستقلال، أصبحت عضو في الأمم المتحدة وانضمت الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكمنولث الدول، المستقلة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون لشمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، الى جانب العديد من المنظمات السياسية والمالية الدولية. وتمثل الأمم المتحدة المحور الرئيسي للسياسة

البلقان، الذي أعد على أساس القرار ٨٤/٤٨ بء الذي اتخذ في دورتها الثامنة والأربعين بناء على مقترح مقدم من وفد مقدونيا. ومن المتوقع أن يولي اهتمام خاص للتدابير والأنشطة الوقائية الرامية الى خلق منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠.

ويتمثل السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق السلام والاستقرار طويلي الأمد في منطقة البلقان بأسرها في الاندماج الكامل لجميع بلدان البلقان بأوروبا، مع الاحترام الكامل للمعايير والقواعد الأوروبية. ولا بد من احترام استقلال جميع بلدان البلقان، وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها. ولا بد أيضا من معالجة مشاكل الأقليات القومية التي كانت السبب الجذري لصراعات عديدة في منطقة البلقان طوال تاريخها. وينبغي الاعتراف بجميع الأقليات القومية وإيلاء الاحترام الكامل لحقوقها الإنسانية الأساسية. ومن واجبنا أن نعمل الآن من أجل إحلال السلام ومن أجل التطوير الديمقراطي لمنطقة البلقان بأسرها، وألا نترك أعباء الماضي للأجيال المقبلة.

ومثلما ينبغي لنا أن نعمل من أجل استقرار منطقة البلقان بأسرها، يجب علينا أيضا أن نعترف بالخصائص التي ينفرد بها كل بلد من بلدان المنطقة. ونظرا لأن مشاكل المنطقة ليست متماثلة، فإن حلول هذه المشاكل لا يمكن أيضا أن تكون متماثلة. وهناك مناقشات كثيرة حول مشاكل يوغوسلافيا السابقة. ومن المهم أيضا أن نتفهم أنه لم يبق في الوجود كيان مثل "يوغوسلافيا السابقة". بل يوجد عدد من البلدان الجديدة في هذه المنطقة، لكل واحد منها مجموعته الخاصة من المشاكل والإمكانيات، ومن ثم فإنه لا يمكن إيجاد حل موحد لهذه المشاكل. ولا بد من أن يعامل كل بلد على حدة.

لقد كان الأمل والرغبة في بلوغ عالم أفضل يشكّلان الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة قبل ٥٠ سنة. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، نرى أن من واجبنا أن نضع القواعد الأساسية لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وعلينا أن نعمل جميعا بتضافر صوب بلوغ عالم أكثر أمنا، وأن نقلل بأكبر قدر ممكن المخاوف والأخطار التي تهدد المستقبل.

الى الاضطلاع في إطار الأمم المتحدة ببرامج خاصة للمساعدة على تحقيق الاستقرار وتجاوز المرحلة الانتقالية.

ومن سمات العصر أن تكون جميع البلدان الكبيرة للمرة الأولى في نصف قرن قد ضمت جهودها لبناء وحفظ السلام، في مواجهة الصراعات الطويلة المروعة.

والعقدة في الشرق الأوسط يجري حلها خطوة خطوة. ونود أن نهئ إسرائيل وفلسطين على التوقيع مؤخرًا على اتفاق بشأن الضفة الغربية، ونأمل أن يتذرع الطرفان بالصبر والشجاعة وأن يتحقق لهما النجاح في السير على هذا الطريق الشاق المؤدي الى السلام. وهناك آمال واعدة بالتوصل الى تسوية تؤدي الى إنهاء الصراع في البوسنة. وترحب قيرغيزستان بمحادثات السلام القائمة على أساس اتفاقات واشنطن بشأن إنشاء دولة على أساس مبدأ اتحادي. ونحن مقتنعون بأن الأوان قد آن لكي يتركز اهتمام العالم على الحالة في أفغانستان. ولا يمكن أن يسود السلام في آسيا دون تسوية الصراع في أفغانستان.

ومن المتعذر أن نقف موقف المتفرج عندما تلفح السنة نيران الحرب والصراعات حدودنا وتنتقص من استقرارنا. وقد أعلنت كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان عن استعدادها لإنشاء وحدة لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بضرورة إنشاء قوات الاحتياط تحت أمرة الأمم المتحدة للعمل في مجال حفظ السلام، حتى يمكن استدعاؤها في الحالات الحرجة.

وما زالت هناك امكانيات لم تكتشف بعد عند الحديث عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبينها وبين كمنولث الدول المستقلة، وفيما بينها جميعا عندما يتعلق الأمر بحل المنازعات في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. ولا تستطيع مؤسسات الأمن الإقليمي أن توقف العنف والانفجارات بالتنافس فيما بينها ولكن بالتعاون. وهي تستطيع أن تستخدم مجموعة واسعة النطاق من التدابير الوقائية، مثل "زرع" ثقافة السلام، ودفع الأطراف الى طاولة المفاوضات والرصد المستمر.

مسائل الحدود وتوزيع المياه والموارد الطبيعية وحقوق الأقليات العرقية: هذه مجالات نحتاج نحن

الخارجية لدولتنا الفتية، وسنعمل بلا كلل لزيادة فعالية منظماتنا.

وكبلدان صغيرة، نرى في الأمم المتحدة ضمانا لاستقلالنا، ولأمننا وللعدالة في بلادنا على أساس من الاحترام المتبادل للقانون الدولي. فالقانون هو أقوى حجة نتسلح بها داخل أسرة الأمم المتحدة.

ونحن كبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكديمقراطيات في مرحلة النمو، نتلقى مساعدات بالغة الأهمية ودعما عاجلا من الأمم المتحدة: من أدوية وأغذية ومعدات تقنية. ويقوم بنك غرامن بمكافحة الفقر الذي يطل برأسه بتقديم قروض صغيرة للناس. وإننا نحاول بناء مجتمع مدني وذلك بتعليم المنظمات غير الحكومية، ورجال القانون والصحفيين. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ستجرى انتخابات رئاسية مفتوحة في قيرغيزستان، ونود أن ندعو اليها المراقبين من شتى أنحاء العالم.

وكما أشار رئيسنا عسكر أكاييف، يتمثل واحد من أبرز منجزاتنا أثناء السنوات الأولى للاستقلال في تحقيق التوافق فيما بين الأعراق والاستقرار الداخلي والسلام في بلادنا، فضلا عن خطوات التقدم الاقتصادي الصغيرة على الطريق نحو السوق الحرة.

إن انفجار التوتر الدفين القائم على أسس دينية وعرقية في وسط آسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، يتطلب مشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكمنولث الدول المستقلة. وإننا نشيد بدور الأمم المتحدة في الوساطة، الذي أدى الى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء الحوار بين الأطراف في النزاع الطاجيكي. وتبذل البلدان الخمسة في وسط آسيا، الى جانب الاتحاد الروسي، كل ما في وسعها للبدء في الجولة الخامسة للمحادثات بشأن النزاع في طاجيكستان. ولا بد أن تفضي كل هذه الجهود الى إجراء حوار حول المسائل الأساسية المتعلقة بالمستقبل السياسي للبلد.

وينبغي أن تتراوح الإجراءات التي تتخذها أجهزة منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية من المساعدات الإنسانية الى البرامج الإنمائية الطويلة الأجل. وينطبق ذلك على طاجيكستان وقيرغيزستان معا. وإنني أؤيد بشدة اقتراح وزير الدولة بالمملكة المتحدة السيد مالكولم ريفكند، الداعي

الثناء لمساعدتها لنا في حل مشاكل اجتماعية حادة في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، على الرغم من كونها مثقلة أحيانا بمشاكل لم يسبق لها مثيل من حيث طبيعتها وحجمها، مثل مشاكل اللاجئين والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة والاتجار غير المسموح بالمخدرات وانتشار مرض الإيدز.

ولا يعمل هناك مديرو المكاتب المهنيون فحسب، بل أيضا منفذو الإصلاحات. إن المحافل العالمية للأمم المتحدة - من القاهرة إلى كوبنهاغن، ومن بيجين إلى مؤتمر الموئل الثاني المقرر عقده في اسطنبول - تربطنا جميعا في الأمم المتحدة لإدراك نطاق المشاكل الاجتماعية التي تواجه البشرية. ويقتضي تنفيذ قرارات هذه المحافل حماسا وتركيزا كبيرا للجهود. وأهم شيء الآن هو العمل - توفر الإرادة السياسية لدى دول الأعضاء للمضي قدما - والرصد الدولي الفعال، و "غلاسغوست" (الافتتاح).

إن مشاركة المرأة في جميع عمليات التحول هذه لها أهمية حاسمة. فعالم القرن الحادي والعشرين يعني تساوي الحقوق بالنسبة للرجل والمرأة، بالنسبة لابني وابنتي، ولابنتي وملايين الفتيات والنساء الأخريات في وسط آسيا، بأن يتزوجن بمحض اختيارهن ورغباتهن، وبأن تتاح لهن فرص التعليم والتوظيف دون قيود، وبأن ينتخبن إلى الهيئات التشريعية وبأن يعملن في وظائف على جميع مستويات الحكومة. وإنه لمن أجل تحقيق هذه الأهداف أنني أعمل اليوم دون كلل.

إننا نرحب بنية وتصميم رئيس هذه الدورة، سعادة السيد ديوجو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال، على أن يقود شخصيا أنشطة فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية لكي يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن الإصلاح. ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا ننتظر تقارير شاملة ودقيقة فحسب، وإنما نطلب إجراء إصلاحات وتغييرات محددة وحقيقية.

إن قيرغيزستان تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن، مع وضع ضرورة تحقيق التوازن الإقليمي للملائم في الاعتبار. ونرى أن ألمانيا واليابان تستحقان الانتخاب في مجلس الأمن كعضوين دائمين. فهما تقوما بدور لا ينفك يتزايد في تدعيم السلام وتعزيز التنمية والديمقراطية، وهما من بين أكبر المساهمين

في آسيا الوسطى إلى الخبرة القانونية في جميعها، مثلما نحتاج إلى تطبيق قواعد وأنظمة قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية ثبتت فعاليتها.

والدول حديثة الاستقلال في آسيا الوسطى، سعيها منها إلى المشاركة الكاملة في المسؤولية عن السلام والأمن في منطقتنا، تحاول أن تبذل كل ما في وسعها للمحافظة على السلام والنظام في الأرض التي وهبنا الله إياها. وتعمل كازاخستان بدأب من أجل تنظيم مؤتمر معني بتدابير الثقة في آسيا. وتعكف أوزبكستان على دراسة فكرة تنظيم حلقة دراسية دائمة حول موضوع الأمن الإقليمي. وأعلنت تركمانستان عن نيتها في أن تصبح دولة محايدة. وأثناء اجتماع عقد في أيار/مايو من هذا العام عند بحيرة إيسي كول، أنشأ ممثلو البلدان الخمسة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية دائمة بشأن التنمية المستقرة في وسط آسيا.

ولقد أيدت قيرغيزستان بحماس شديد مع غيرها من بلدان آسيا الوسطى، في مؤتمر عام ١٩٩٥ الذي عقد بشأن هذه المعاهدة، تمديد معاهد عدم الانتشار النووي تمديدا غير مشروط وإلى أجل غير مسمى، ويدعو بلدي ومعه أوزبكستان إلى جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإننا نرغب بشدة في الانتهاء من العمل حول الاتفاق الخاص بمعاهدة شاملة لحظر التجارب في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦ وأن نجعل الوقف المؤقت للتجارب النووية عالميا ودائما.

وقد أصبحت المناطق الاقتصادية والتجارية الحرة أدوات فعالة في الإسراع بخطى التجارة والتنمية بين البلدان والقارات. ولكي نجعل من العالم مكانا أكثر أمنا، فإننا بحاجة إلى أنماط أخرى من المناطق: لا المناطق الخالية من الأسلحة النووية فحسب، وإنما "الخالية من المنازعات" أيضا. ويمكن أن تصبح آسيا الوسطى منطقة اختبار في هذا الخصوص.

وتقتضي الدروس المستفادة من العقد الأخير تركيزا واهتماما يتسم بالتعاطف من الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بوجه عام على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل قيرغيزستان. وتستحق الأمم المتحدة ومنظماتها - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية - تستحق كلها قدرا عظيما من

إن وجدت، ينبغي تناولها بنية حسنة، ومن خلال آليات متفق عليها حتى نتوصل إلى حل ودي.

ومن ثم نعارض أي تدبير يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج الفارسي الحساسة، ويضر بالتالي بمصالح جميع بلدان المنطقة. وجمهورية إيران الإسلامية، بدورها، تلتزم باحترام وصون السلام، والأمن، والهدوء في المنطقة.

ثانياً، إن الخطوة المناسبة والعملية لتبديد سوء التفاهم بين الأمم هي التفاوض المباشر بين الأطراف المعنية، وهي عملية تتيح لجميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أن تبدي المرونة وأن تدير بنفسها آلية التسوية برمتها.

واستناداً إلى هذا المبدأ، فإن حكومتي لا تزال مستعدة لمعالجة سوء التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى مع المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة مباشرة، وللدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة. وقد أبدينا حسن نيتنا بإيفاد وفدين رفيعي المستوى، بما في ذلك وزير خارجيتنا، إلى الإمارات العربية المتحدة لحسم سوء التفاهم هذه.

ولأسف، لم يحضر أخواننا في الإمارات العربية المتحدة إلى طهران لمواصلة المحادثات الرفيعة المستوى، على الرغم من الاتفاق مسبقاً على ذلك. ولا تزال الدعوة الموجهة إليهم قائمة لإجراء محادثات ثنائية في طهران بهدف حل القضية في جو ودي ولائق بالجيران. وقد دأبنا على التنبيه بفعالية هذه الآلية، ولا نرى في الواقع أية فائدة حقيقية في عرض هذه القضية على الملأ في المحافل الدولية، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً، إن ما نحتاج إليه في منطقة الخليج الفارسي هو السلام، والهدوء، والاستقرار، وعلاقات يسودها حسن الجوار، والتفاهم، والاخلاص الأخوي، والنزاهة. فقد شهدت منطقتنا، للأسف، حربين مدمرتين ومناوشات كثيرة، ولا تزال تدفع ثمن تخفيف حدة آثار هاتين الحربين وسوء التقدير الذي تكرر كثيراً.

ولحسن الحظ أن لدينا تاريخاً تسوده علاقات ودية مع الإمارات العربية المتحدة، وإننا لواءقون من أن الحكمة والحرص ستكون لهما الغلبة في نهاية المطاف.

في ميزانية الأمم المتحدة. كما أن من الضروري زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

إن العالم في نهاية القرن العشرين يبلغ من التعقيد والتنوع ما نبلغه نحن - من شعوب وبلدان متناثرة على ست قارات تثقلها أعباء مشاكلها وهمومها اليومية، وأحلامها واهتماماتها. وإن وسائل الاتصال الحديثة والسرعة ساعدت الناس على أن يشعروا أكثر اتحاداً في أرض تفتقر إلى الحماية. ومن المرجح أنه لو كان العالم منطقة تصويت واحدة لما سعى أحد إلى أن يحكمه.

إن الأمم المتحدة، وقد خولتها دولها الأعضاء الـ ١٨٥ بفهم واضح لمسؤوليتها، تقودنا بحكمة وكفاءة نحو الألفية الجديدة. وإن بلدي ليمضي قدماً بوعي وثقة تحت لواء الأمم المتحدة، ويحدوه الأمل بمستقبل أفضل.

الرئيس بالنياحة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى، وبخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أبو الحسائي شاه رضا (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا جميعاً اليوم للكلمة التي ألقاها وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة الذي طرح مرة أخرى إدعاءات ضد سلامة أراضي بلدي ليس لها أي أساس في التاريخ أو في القانون الدولي.

إن موقف حكومتي واضح، ولا داعي إلى تكراره بالتفصيل. إننا نرفض هذه الادعاءات رفضاً قاطعاً. ولذلك، سأقتصر في كلمتي على إبداء بضع ملاحظات موجزة.

أولاً، إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاماً تاماً بالتزاماتها الدولية، ولا سيما الالتزامات المترتبة على اتفاق عام ١٩٧١. وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن حالات سوء الفهم بشأن تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق،

وتمت الإشارة أيضا إلى الاعتداء الغادر على سفارة باكستان في كابل وحرمتها قبل نحو أربعة أسابيع في ٦ أيلول/سبتمبر، من قبل حشد من الناس بلغ ٣٠٠٠ شخص، حرضته وقادته سلطات كابل. لقد أحرقت السفارة وقتل أحد أعضاء البعثة وأصيب آخرون بجراح خطيرة من بينهم السفير والملحق العسكري. وحدث هذا الهجوم على الرغم من التحذير الذي وجهناه إلى الحكومة الأفغانية قبل يوم من وقوع الحادث.

هذا دليل واضح نستنتج منه أن الهجوم على البعثة الدبلوماسية الباكستانية تم بمساعدة وتحريض من سلطات كابل والواقع أن سلطات كابل هي التي قامت بتنفيذ هذا الهجوم الذي يعد انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الدبلوماسي، ويتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٦١ ومن ثم يستحق الإدانة الصريحة من الجميع. وقد أدان جميع القادة الأفغان، فيما عدا قادة النظام في كابل، هذا العمل. وهو يستحق الإدانة حقا، ولهذا فإن بيان نائب وزير الدفاع في أفغانستان السيد يونس قانوني بأن سلطات كابل لا تجد شيئا تعتذر عنه فيما يتعلق بهذا الحادث، لأمر نستنكره تماما ويتعارض تعارضا تاما مع الروابط التقليدية الأخوية التي تربط شعبي أفغانستان وباكستان.

والبيان الذي أدلى به اليوم ممثل أفغانستان، والادعاءات الطائشة الواردة فيه تعبر عن الأعمال غير الرشيدة التي يرتكبها نظام يحاول بيأس أن يتمسك بالسلطة على الرغم من أن شعبه تبرأ منه. وهو اليوم لا يسيطر إلا على خمس محافظات من بين ٣٢ محافظة، بل أن العاصمة نفسها يطوقها الآن تدريجيا، الأفغان الذين عادوا لا يقبلون بهذه الحكومة. ولذلك أصبح من الواضح أن السلطات في كابل لم تعد تحظى بثقة الشعب الأفغاني ولا يمكنها بعد الآن أن تتمتع بالشرعية التي لا تأتي إلا من تأييد السكان.

اسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأنه وفقا لاتفاق إسلام آباد الذي وضعته الأحزاب السياسية في أفغانستان فإن ولاية الاستاذ رباني كان المفروض أن تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ولكن هذا الالتزام لم يتم الوفاء به فقد مدد نظام كابل حكمه بوسائل مشكوك فيها مدة ستة أشهر أخرى انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وحتى بعد إنتهاء تلك المدة لم يحدث نقل للسلطة. وأبلغ الاستاذ رباني في ذلك الوقت الممثل الخاص للأمين العام السفير مستيري بأنه

ونحن نعتزم صون وتعزيز علاقات الأخوة وحسن الجوار بين بلدينا.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد استمع وفد بلدي بانزعاج شديد للكلمة التي ألقاها ممثل أفغانستان في وقت مبكر من بعد ظهر اليوم.

إن باكستان، كما نعرف جيدا، ظلت تساند القضية الأفغانية في جميع مراحلها، وأعربت عن تضامنها مع الأفغانين، وقدمت تضحيات هائلة من أجل شعب أفغانستان.

والأحداث التي تجري في أفغانستان بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي تعتبر بطبيعة الحال مصدر خيبة أمل شديدة لنا. وتتع باكستان سياسة الحياد الدقيق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وليست لدينا جماعات أثيرة في أفغانستان وبالتالي فإننا لا نفضل واحدة على أخرى في التناحر القائم بين الجماعات الأفغانية. ونرى أن حل المشكلة الأفغانية ينبغي أن ينبثق من بين الأفغانين أنفسهم.

ونظرا لأن باكستان جار مباشر لأفغانستان، فإن لها، مع ذلك، مصلحة ثابتة في استتباب السلم والاستقرار في أفغانستان. وهذا وحده سيمكن ١,٦ مليون لاجئ أفغاني موجودين حاليا في باكستان من العودة إلى ديارهم. ولذلك أيدنا بحرارة جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان. وباكستان مستعدة أيضا لمساعدة الأحزاب الأفغانية الشقيقة، بكل وسيلة ممكنة، حتى تتوصل إلى حل سياسي وسلمي ودائم يضع حدا للصراع الدموي الذي يدور بين الأشقاء.

والادعاء بأن باكستان تتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ادعاء لا أساس له على الإطلاق وليس له مبرر. فباكستان لا تؤيد جماعة ضد أخرى. واحتلال جماعة طالبان لمدينة هرات دون أن تطلق طلقة واحدة، ودون سفك دماء، يعد دليلا واضحا على رفض الشعب الأفغاني للعنف المستمر في أفغانستان ورفضه للنظام في كابل. ومحاولة الممثل الأفغاني الآن إلقاء اللوم عن فشل كابل في هرات وفي أماكن أخرى على باكستان ليس سوى محاولة لإخفاء الصعوبات السياسية الداخلية التي تواجهها حكومة لم تعد تحظى بتأييد أو تتمتع بشرعية.

النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

منذ بداية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة رفضها التام لهذا الاحتلال وطالبت بإنهاءه توطيدا لعلاقات حسن الجوار وبناء الثقة وتمشيا مع أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وعلى الرغم من هذا التوجه السلمي فإن جمهورية إيران الاسلامية ما زالت مستمرة في إجراءات تكريس احتلالها العسكري والمدني لهذه الجزر.

ومما يزيد من خيبة آمالنا تكرار الموقف الإيراني الداعي إلى معالجة قضايا هامشية ليس لها أي ارتباط بإنهاء حالة الاحتلال وذلك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي التي ترفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

وفي السياق ذاته نؤكد أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث لا يغير الوضع القانوني لها ولا يكسب سيادة للطرف القائم بالاحتلال مهما طال أمد الاحتلال، تأسيسا على المبدأ المستقر في القانون الدولي.

إن الحقائق والثوابت التاريخية الموثقة لدينا تبطل مزاعم الحكومة الإيرانية وادعاءاتها الباطلة وغير الشرعية.

فقد حاولت جمهورية إيران الإسلامية مرارا، منذ عام ١٩٢٩، شراء أو تأجير هذه الجزر الثلاث من دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا يبطل الإدعاءات والمزاعم الإيرانية، ويشير تساؤلا مغزاه: كيف تكون

سينقل السلطة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥ ومرة ثالثة لم يتحقق هذا.

والسفير مستيري في خطابه إلى مؤتمر إحاطة المانحين بالمعلومات في ستهولم في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قال ما يأتي:

"الجنرال مسعود والأستاذ رباني وغيرهما من المنضمين إليهما يحاولون الدفع بحجة أنهم بإخراج جماعة طالبان من كابل إنما حققوا النصر في جميع أنحاء أفغانستان".

والحقيقة هي أن القاعدة التي تركز عليها الحكومة تضيق ويمكن القول أنها لم تعد تمثل إلا الجماعة العرقية الطاجيكية. أما البوشتان والاوزبك والهزار فقد استبعدوا، مع أن هذه الجماعات العرقية الثلاث تمثل مجتمعة ٦٠ في المائة تقريبا من سكان أفغانستان.

والتقييم الصريح غير المتحيز لممثل الأمين العام يبين بجلاء الحقائق المتعلقة بشرعية نظام كابل. والمحاولة التي تجري الآن لتوريط باكستان تهدف بوضوح إلى تحويل انتباه شعب أفغانستان عن القضية الأساسية، قضية نقل السلطة. ومن المهم أن نلاحظ أن نظام كابل وحده هو الذي يوجه هذه الاتهامات الغريبة. وأن جميع الجماعات والأحزاب الأخرى في أفغانستان لم توجه أي اتهامات مماثلة. ويتساءل المرء عن السبب.

الحقيقة هي أن نظام كابل لم يعد يتمتع بالشرعية في أعين الشعب الأفغاني ولا يمكننا إلا أن نقترح أنه كلما سارع نظام كابل إلى الاعتراف بفقده التأييد الشعبي وإلى تسليمه السلطة، عاد السلم بسرعة أكبر إلى هذا البلد الذي مزقته الحرب.

السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة): تعقيا على ما ورد في بيان ممثل جمهورية إيران الاسلامية بشأن الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي احتلتها إيران بالقوة العسكرية عام ١٩٧١، فإن وفد بلادي يأسف لموقف جمهورية إيران الاسلامية المتكرر برفض كافة المبادرات السلمية التي أعلنها عنها والداعية إلى حل

الجزر الثلاث إيرانية في الوقت الذي لجأت فيه الحكومة الإيرانية نفسها إلى احتلالها عام ١٩٧١، وقيامها بقتل وطرده السكان العرب الأصليين بعد فشلها في شرائها أو استئجارها.

إن أسلوب الهيمنة ومنهجية استعمال التهديد والقوة الذي اعتادت على اتباعه بعض الدول لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية على حساب دول الجوار أصبح لا مكان له في ظل معطيات النظام الدولي الجديد، تأسيساً على الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بغض النظر عن الاختلاف فيما بينها من حيث المساحة الجغرافية أو الكثافة السكانية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وختاماً فإننا نأمل أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر في سياساتها غير المقبولة التي استمرت فيها ما يزيد على ٢٣ عاماً وأن تستجيب للمبادرات السلمية التي طرحتها بلادي الداعية إلى إجراء المفاوضات الثنائية غير المشروطة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة تعيد هذه الجزر إلى أصحابها الأصليين وتنتهي حالة الاحتلال هدفاً لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والنماء في ربوع تلك المنطقة.

السيد عثمانى (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها باكستان، يود وفد بلدي أن يحتفظ بحقه في الرد في اجتماع لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠